مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٣٨**

الاثنين ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي بو دونغ
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد تابو مبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور، والسيد جبريل باسولي، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والسيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والسيد هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام في السودان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدِّمها السيد مبيكي والسيد باسولي والسيد غمباري والسيد منكريوس. وأعطي الكلمة الآن للسيد مبيكي.

السيد مبيكي (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا لمخاطبة المجلس بشأن مسألة السودان.

كما يذكر الأعضاء، أبلغنا المجلس في آخر مرة كنا فيها هنا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بأن الاتحاد الأفريقي قد وسّع نطاق ولايتنا لمتابعة قراراته بشأن دارفور المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية إرساء الديمقراطية في السودان. وفي الواقع، ما برح الفريق يبذل ما في وسعه للاضطلاع بتلك الولاية. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أحيط المجلس علما بأن فريقنا، وباتفاق مشترك، يعمل بتعاون وثيق مع المؤسسات الثلاث التي تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة أبناء شعب السودان من أجل حل مشاكلهم. وأود أن أشير هنا إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور- وكلّها ممثّلة في هذا الاجتماع بشكل صحيح وكما قال الرئيس، ستخاطب المجلس.

وأنا متأكد من أنه لا داعي لأن نقنع المجلس بأهمية هذا التعاون، الذي يمكِّن المؤسسات الأربع من تبادل المعلومات وتنسيق أعمالها ودعّم بعضها بعضا مع الاحترام الكامل لمختلف ولاياتها. وبالنيابة عن فريقنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر الممثل الخاص المشترك إبراهيم غمباري والممثل الخاص هايلي منكريوس وكبير الوسطاء المشترك جبريل باسولي على الفرصة التي أتاحوها لفريقنا للعمل معهم، ولأشكر المؤسسات التي يقودونها التي أنا متأكد أنها ستساعد كثيرا في تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السودان.

وفي ذلك الصدد، أنا متأكد من أن المجلس يعلم بالاجتماع المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السودان الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٧ أيار/مايو، وببيان المنظمتين الذي صدر في نهاية ذلك الاجتماع، الذي يجسِّد مدى فهمهما المشترك ونهجهما المنسق. وبالمثل، فإن المجلس أيضا مطّلع على الاجتماع الذي عقده

الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مرة أخرى في أديس أبابا في ٨ أيار/مايو، والذي ضم ممثلين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية التي تشارك بنشاط في العمل من أجل المساعدة في التصدي للتحديات التي تواجه السودان، والذي شمل كل الدول المجاورة للسودان.

وكنّا سعداء للغاية حقا بتوصل ذلك الاجتماع الشامل مرة أخرى إلى اتفاق مشترك بشأن النهج تجاه التحديات الرئيسية التي تواجه السودان، واتفق على أنه ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عقد منتدى استشاري مرة كل شهرين لضمان التنسيق السليم لتدخلات مجمل المجتمع الدولي. ومرة أخرى، نحن متأكدون من أن المجلس اطّلع على القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع. إن الطرفين اللذين اشتركا في عقد المنتدى الاستشاري، وهما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مصممان على أنه ينبغي للمنتدى عقد اجتماع كما كان متفقا عليه والتنفيذ الفعال للمهام الرئيسية التي أنشئ من أجلها، وهي ضمان التنسيق الفعال للعمل الدولي في السودان.

وكما يعلم المجلس، اتفق الاجتماع المعقود في ٨ أيار/مايو مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أن الاتفاق السياسي الشامل بشأن دارفور ينبغي إبرامه هذا العام، قبل إجراء الاستفتاء في جنوب السودان. ويسعدني أن أقول إن حكومة السودان قد وافقت على ذلك الاقتراح. وبالتالي، ومثلما فعل اجتماعا ٧ و ٨ أيار/مايو في أديس أبابا، فإننا نؤيد تأييدا تاما مفاوضات الدوحة التي تركِّز تحديدا على إبرام اتفاق سلام تشارك فيه جميع الأطراف المتحاربة، وكذلك وضع اتفاق إطاري. ولذلك، نؤيد تماما الجهود التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك، بدعم من حكومة دولة قطر، لجمع كل الأطراف المتحاربة في مفاوضات السلام بهدف الانتهاء من تلك المفاوضات بأسرع ما يمكن. وبالمثل، فإننا نؤيد الجهود التي يبذلها الوسيط وقطر لحشد المجتمع المدني في دارفور من أجل دعم عملية السلام في الدوحة.

ومرة أخرى وعلى النحو المتفق عليه في اجتماعي ٧ و ٨ أيار/مايو، سنتخذ خطوات فوراً للإعداد لعقد العملية الشاملة للجميع، في شكل مؤتمر أبناء دارفور يهدف إلى إبرام اتفاق سياسي شامل. ومرة أخرى، يسعدني أن أبلغ المجلس بأن حكومة السودان قد وافقت على ذلك. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر أيضا أنه عندما نعود إلى السودان في وقت لاحق من هذا الشهر، سندخل في حوار مع المسؤولين المعينين من حكومة السودان للعمل على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ القرارات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي بشأن مسألتي العدالة والمصالحة في دارفور. وما نعتزمه في هذا السياق هو أن نكون قد اتفقنا على جميع التفاصيل ذات الصلة مع حكومة السودان عندما يحين وقت نظر مؤتمر أبناء دارفور في بند العدالة والمصالحة.

وبخصوص دارفور، نود أن نشير أيضا إلى أنه عندما نعود إلى السودان في وقت لاحق من الشهر الحالي، سنشترك مرة أخرى مع الحكومة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في النظر في برنامج مفصل لتحسين الحالة الأمنية في دارفور. وسيراعي الاجتماع أيضا الاقتراحات بشأن هذه المسألة الهامة التي تناولها بالتفصيل المبعوث الخاص للولايات المتحدة، الفريق أول سكوت غريشن.

ومن شأن التحسن المستمر في الحالة الأمنية في دارفور المساعدة على تهيئة ظروف مؤاتية لمساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في تحقيق أمنية العودة إلى القرى التي أُخرجوا منها قسرا. وفي هذا الصدد، من الواضح أن هذه العودة الطوعية التي قد تحدث سيتعين أن ترافقها عملية

للتعمير والتنمية لمساعدة العائدين في إعادة التوطين وفي بناء حياة أفضل لأنفسهم.

وبخصوص المسائل ذات الصلة باتفاق السلام الشامل، فقد دعا الفريق إلى أن يُعقد في ٢١ حزيران/يونيه الاجتماع الأول للأفرقة التي ستتفاوض بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاءين، مع أخذ النتيجتين المحتملتين لاستفتاء جنوب السودان في الاعتبار. وسيؤذن هذا الاجتماع ببدء مفاوضات ما بعد الاستفتاءين. وحسبما تم الاتفاق عليه مع أطراف اتفاق السلام الشامل، سيكون الفريق عندئذ على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف في حالة احتياجها إلى تدخل لحل أي من المسائل المدرجة في جدول أعمال ما بعد الاستفتاءين.

ومرة أخرى وحسبما جرى الاتفاق عليه مع الأطراف، فإن الفريق سيعمل معها للمساعدة في حل المسائل المعلقة المرتبطة باتفاق السلام الشامل، ولا سيما إنجاز الأمور ذات الصلة بالحدود بين الشمال والجنوب، وكذلك أبيي. وسنعمل بشأن هذه المسائل بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، كما سنعمل معها بخصوص دعم لجنة استفتاء جنوب السودان المنشأة حديثا، آخذين في اعتبارنا إلحاحية جميع هذه المسائل المرتبطة باتفاق السلام الشامل. وبالمثل، سنشرع في وقت لاحق من الشهر الحالي في العمل، ولا سيما مع بعثة الأمم المتحدة ومجلس الكنائس السوداني، بهدف المساعدة على إنهاء الصراعات الطائفية في جنوب السودان والتي ما زالت تودي بحياة الكثيرين.

كما سنواصل العمل، وبخاصة مع الأحزاب السياسية في جنوب السودان، كما فعلنا خلال الانتخابات العامة، للمساعدة في تهيئة الظروف لكفالة حرية ونزاهة استفتائي جنوب السودان وأبيي المقرر إجراؤهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي هذا الصدد، نحن واثقون بأن بعثة الأمم المتحدة ستضطلع بدور حيوي في المساعدة في تنظيم هذين الاستفتاءين.

وسنواصل أيضا الاهتمام بالمسألة الهامة المتمثلة في مواصلة إحلال الديمقراطية في السودان. وفي هذا الصدد، فإننا نعمل، بصفة خاصة، باتجاه عقد منتدى للأحزاب السياسية السودانية للسعي إلى صياغة توافق وطني في الآراء بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه البلد، بما في ذلك عملية إرساء الديمقراطية.

وعلى غرار السودانيين أنفسهم وشركائنا من الأمم المتحدة، فإن الفريق مدرك تماما تعقد جميع المسائل التي أشرت إليها والضغوط الزمنية التي يتعين إيجاد حلول صحيحة في ظلها. وفي هذا الصدد، وفي ختام بياني، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وفرادى الحكومات، بما في ذلك أعضاء هذا المجلس، على الدعم الذي يقدمونه للفريق لتمكيننا من أداء العمل الذي يُنتظر منا القيام به.

ويسعدنا أن مجلس الأمن هذا ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يبقيان مسألة السودان قيد نظرهما، لاقتناعنا بأن هذا الأمر سيساعد من يعملون منا في فريق الاتحاد الأفريقي المعني بالسودان وفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفي بعثة الأمم المتحدة في السودان وفي جهود الوساطة بشأن دارفور في الاضطلاع بمسؤولياتهم بمزيد من الفعالية والسرعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد مبيكي على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد منكريوس.

السيد منكريوس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم

إحاطة إعلامية عن الحالة في السودان، ولا سيما بشأن المراحل المتبقية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وأود بادئ ذي بدء أن أشير إلى أن الطرفين الموقعين على اتفاق السلام الشامل – حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان – يواصلان الإعراب عن التزامهما بالتنفيذ الكامل للاتفاق، بما في ذلك إجراء الاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي في الوقت المحدد، فضلا عن المفاوضات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وهما يواصلان أيضا إعادة التأكيد على استعدادهما لاحترام نتائج هذه العمليات. وحتى الآن، يواصل الطرفان إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق دون أن يترتب أي تعطل في العمل على الانتخابات الأخيرة والانتصارات المتوازية فيها. وبينما نقترب من نهاية فترة التنفيذ، فإن الرهان أصبح أكثر صعوبة حيث يواجه الطرفان نتائج الاستفتاءين والمراحل النهائية في اتفاق السلام لعام ٢٠٠٥.

ومن المؤكد أن الطريق أمامنا ليس خاليا من التحديات ويمكن تقسيمه إلى مرحلتين عامتين. الأولى، إجراء الاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي، المقرر عقده في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والمشاورات الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بطريقة سلمية وذات مصداقية. والثانية، أن التحدي الأهم ربما يتمثل في تنفيذ نتائج هذه العمليات تنفيذا سلميا.

والمهام العاجلة التي ما زالت باقية أمام تنفيذ اتفاق السلام الشامل على نحو سليم وفي الوقت المناسب هي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان؛ وإنشاء وإطلاق لجنتي الاستفتاء لجنوب السودان وأبيي؛ وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وكذلك حدود أبيي؛ وبدء المشاورات الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ والشروع في المفاوضات بين الطرفين بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاءين وإحراز تقدم فيها. والشغل الشاغل للطرفين هو تشكيل حكومتيهما – وهي مهمة نتوقع إعلان الانتهاء منها في غضون الأسبوع الحالي أو ا لمقبل.

ولا يزال هناك قلق على نطاق واسع إزاء الإطار الزمني الضيق للتحضير للاستفتاءين وإجرائهما. إن تأجيل الانتخابات العامة من موعدها المقرر أصلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠ قلص الوقت المتاح للتحضير للاستفتاءين وإجرائهما. ومنذ إعلان نتائج الانتخابات، تمثلت الأولوية الرئيسية ولا تزال في تشكيل وإنشاء لجنتي الاستفتاء لجنوب السودان وأبيي. و لم يعد لدينا وقت نضيعه.

وبخصوص الاستفتاء في جنوب السودان، يسعدني أن أبلغ المجلس بأن الطرفين اتفقا على تشكيل لجنة استفتاء جنوب السودان وأحالا اقتراحهما إلى البرلمان في الأسبوع الماضي للموافقة عليه، وهو الأمر المتوقع حدوثه في غضون الأيام القليلة المقبلة. والأمم المتحدة تنتظر تشكيل اللجنة لبدء العمل معها. وتتمثل الأولوية بالنسبة للجنة، بمجرد إنشائها، في وضع خطة تنفيذية ورصد للميزانية ليتسنى تحديد الاحتياجات من الموارد وتعبئتها. وإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجنة إنشاء مكاتب على جميع المستويات الإدارية وتعيين موظفين وتدريبهم وتسجيل الناخبين والإشراف على سير الاستفتاء وإعلان نتيجته. وهذا أمر صعب. وأعتقد أنه إذا عمل الطرفان وتعاونا بشأن التزاماتهما على وجه الاستعجال الذي تستدعيه الحالة، فإن من الممكن إجراء الاستفتاءين في موعدهما، ولكن الأمر سينطوي على تحديات.

وبناء على طلب المجلس، تعكف بعثة الأمم المتحدة في السودان على وضع الصيغة النهائية لخططها وتحضيراتها لمساعدة الطرفين في إجراء الاستفتاءين والمشاورات الشعبية

في الموعد المقرر، بما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام الشامل. والطرفان بحاجة إلى من يشجعهما – بل وإلى من يحثهما – على المضي قدما في التحضيرات الضرورية دون مزيد من التأخير.

وبخصوص الاستفتاء في أبيي، لم يتفق الطرفان بعد على تحديد من يحق لهم التصويت. وأحيلت هذه المسألة إلى لجنة استفتاء أبيي للانتهاء منها. وبينما رشح الطرفان أعضاءهما في اللجنة، ما زالت الخلافات مستمرة بشأن من يتولى رئاستها لأن الرئيس سيملك الصوت الفاصل، بما في ذلك بشأن الأهلية للتصويت. واتخاذ قرار بشأن مسألة الأهلية وإنشاء لجنة أولويتين لبدء عملية استفتاء أبيي. وفضلا عن ذلك، ما زال ترسيم حدود أبيي استنادا إلى قرار محكمة التحكيم الدائمة متوقفا لأسباب تتعلق بعدم وجود اتفاق بشأن الإقامة والأهلية للتصويت في الاستفتاء.

إن الانطباع الذي خرجت به من المناقشات غير الرسمية مع الأطراف، خاصة حزب المؤتمر الوطني، هو أن المسائل المتعلقة بالإقامة وترسيم الحدود في آبيي من غير المرجح حلها بسهولة خارج اتفاق أوسع نطاقا بعد الاستفتاء بشأن حقوق الرعي واقتسام الموارد والجنسية، ضمن مسائل أخرى.

وقدمت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود تقريرها إلى الأطراف، الذي تصف فيه مجالات الاتفاق في ما يتعلق بالحدود والقطاعات التي لم تستطع الاتفاق عليها. إن بدء اللجنة، بدعم الأمم المتحدة التقني واللوجستي، ترسيم قطاعات الحدود التي اتفقت عليها، باستثناء آبيي، لدواعي التهديدات الأمنية، تطور محمود. لكن، من الضروري أن تقوم الأطراف بتسوية المتبقي من أجزاء الحدود المتنازع عليها وترسيمها قبل إجراء الاستفتاء.

يعطي اتفاق السلام الشامل سكان ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحق في تقرير هيكل الحكم لديهم في المستقبل عن طريق عملية مشاورات شعبية. وينبغي أن تجري هذه المشاورات مجالس منتخبة للولايات، وأن تتيح فرصة لاتباع نهج جديد إزاء مسائل المحيط المركزي والأقليات، إذا طبق بشكل ملائم، يمكن أن يشكل نموذجا لبقية السودان. إلا أن احتمال استمرار الصراع الأصلي بين الشمال والجنوب قائم أيضا إذا لم يجر تناول العملية بالشفافية والانفتاح اللذين تتطلبهما. كما نشعر بالقلق لأن الإطار الزمني لإجراء هذه المشاورات بشكل مجد لا يزال ضيقا، خاصة في جنوب كردفان، بسبب تأجيل إجراء إحصاء السكان والانتخابات.

وخلال آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس، شددت على أن الوحدة والانفصال ينبغي ألا تكون لعبة صفرية المجموع بين الشمال والجنوب. وبالتالي من المستصوب أن يواصل الطرفان التعاون من أجل مصلحتهما المتبادلة، سواء في الوحدة أو الانفصال. إن هدف جعل الوحدة جذابة، ينبغي بالتالي أن يكون هدفا طويل الأجل، بغض النظر عن النتيجة. وخلال التفاعلات مع قادة الطرفين، أشرنا بأن الانفصال لا ينبغي ألا يعتبر طلاقا، وأنه في حالة التصويت تأييدا للانفصال، فإن الحفاظ على روابط وثيقة بين الجنوب والشمال في مصلحتهما معاً.

وفي هذا الصدد، لا يصبح الاتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء مهما فحسب للسلام والاستقرار طويلي الأجل في السودان والمنطقة، لكنه سيؤثر أيضا بشدة على سلاسة تنفيذ اتفاق السلام الشامل في المراحل المتبقية من الفترة المؤقتة. وبالتالي، شارك الطرفان في مناقشات ويجب تشجيعها ودعمها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك. ومن المقرر أن تبدأ المفاوضات الرسمية بين الطرفين في ٢١ حزيران/يونيه بمساعدة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وسندعم بالكامل هذه الجهود.

وتبقى الحالة الأمنية في محيط جزء كبير من الحدود وداخل جنوب السودان مصدر قلق بالغ. فقد استمرت الاشتباكات المتفرقة بين الميليشيات المسلحة لقبيلتي المسيرية والرزيقات والحركة الشعبية لتحرير السودان في محيط حدود آبيي وجنوب كردفان وغرب بحر الغزال. وداخل جنوب السودان، لا تزال العناصر المسلحة المتمردة في ولايتي الوحدة وجونقلي بشكل خاص تسبب مخاطر أمنية، مثلها مثل جيش الرب للمقاومة في ولاية غرب الاستوائية. وتواصل البعثة العمل مع الأطراف للمساعدة في التصدي لهذه التهديدات الأمنية.

وتستدعي الحالة العامة في جنوب السودان جهدا منسقا وشاملا لبناء القدرة، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء. ويستلزم هذا الجهد، باعتباره أولوية عاجلة، استراتيجية متسقة بشأن إصلاح قطاع الأمن وبناء القدرة المؤسسية. كما أنه من الضروري وضع خطة إنمائية تركز على توفير الخدمات الأساسية في الأجل القصير وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الأجل الطويل. وحكومة جنوب السودان، بمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين بصدد بلورة هذه الخطة. ولن نتمكن سوى من خلال هذا النهج المتعدد الأوجه من الإسهام في كفالة انتقال سلمي وحماية فعالة للمدنين في الأجلين القصير والطويل.

لقد تمسكت الأمم المتحدة بحزم بالتزامها بمساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مستعدان لمساعدتهما في استكمال عملية السلام بطريقة تسهم في استمرار السلام والاستقرار والتقدم. وفي ما يتعلق بدعم الاستفتاء، فإن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة الفنية واللوجستية للمفوضتين بمجرد شروعهما في عملهما. لقد قدمنا وسنواصل تقديم المساعدة المطلوبة لإجراء المشاورات الشعبية. وبغية دعم هاتين العمليتين، وضعنا خططا وبدأنا إعادة نشر الموارد والموظفين في مناطق خارج نطاق تلك التي جرت تغطيتها خلال الانتخابات.

إن الوحدة العسكرية التابعة للبعثة بصدد تحديد البؤر الساخنة المحتملة وتعديل انتشارها وفقا لذلك. وسنواصل تدريب جهاز شرطة جنوب السودان والمساعدة في تطوير قدرته المؤسسية. وكما طلب المجلس، قمنا بتنقيح نهج أكثر فعالية لحماية المدنيين ونحن بصدد تنفيذه، وهي مهمة لم تعد تسند لوحدة معينة لكنها جزء لا يتجزأ من كل عمليات البعثة. وتنطوي الاستراتيجية الجاري تنفيذها على تعزيز التواجد على مستوى الولاية، حيث يدير منسق الولاية جهود كل عناصر البعثة لحماية المدنيين ويوجهها، وزيادة مرونة الانتشار العسكري ستواصل تعزيز هذا الجهد.

وبشراكة مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وتعاون مع شركاء رئيسيين آخرين، نشرك الأطراف في كل العمليات التي تستلزم اتفاقات أخرى، وسنواصل عمل ذلك. وفي هذا الصدد، اجتمع منتدى تشاوريا يضم أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين في أديس أبابا في أيار/مايو الماضي واتفق على دعم الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدى الاضطلاع بدور ريادي في تيسير إحراز التقدم والتعاون في التنفيذ السلمي لاتفاق السلام الشامل وما بعده.

إن المراقبة الدولية للاستفتاءين قضية مهمة أخرى. لقد دفعت الأهمية السياسية لهذين الاستفتاءين لمستقبل شعب السودان، بل والمنطقة بأسرها، الطرفين إلى الدعوة لإجرائهما بطريقة شفافة وذات مصداقية، وبالتالي، قيام المجتمع الدولي بتفحصها على نحو أدق مما حظيت به الانتخابات. وفي الواقع، أبلغ الطرفان البعثة بشكل منفصل أنهما يرغبان في انخراط الأمم المتحدة على مستوى أكبر بكثير مما حصل أثناء الانتخابات للمساعدة في كفالة التحضير للاستفتاءين

وإجرائهما بدون أي تدخل من الجانبين. وينطوي هذا على توسيع نطاق مشاركة البعثة، بصورة تتجاوز ولايتها الحالية. ونصحنا الطرفين بضرورة أن يحددا بشكل مشترك هذا المستوى الأكبر لمشاركة الأمم المتحدة ويقدما طلبهما معا إلى المنظمة. ونحن في انتظار هذا الطلب المشترك لنحيله إلى الأمين العام.

وفي كل هذه الأمور، يجب على المجتمع الدولي أن يشجع الطرفين ويحثهما على مواصلة مسيرتهما لكفالة الانتهاء من تنفيذ اتفاق السلام الشامل في الوقت المناسب واستمرار السلام والمنافع المتبادلة فحسب، ولكن أيضا مساعدتهما في هذا المسعى. ويستلزم هذا دعما سياسيا وماديا في القيام بالعمليات المتبقية وكفالة التحول السلس في فترة ما بعد الاستفتاء.

إن الكثير على المحك بالنسبة لمستقبل شعب السودان، والمنطقة والقارة الأفريقية حسب نتيجة الاستفتاءين والمشاورات الشعبية. والسودان نموذج مصغر لأفريقيا واستقراره أو عدم استقراره سيكون لهما آثار بعيدة المدى. وإضافة إلى ممارسة حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان وآبيي، والمشاورات الشعبية في الولايات المعنية، لا بد من تشجيع السودان ومساعدته لتوسيع المجال الديمقراطي الذي فتحته الانتخابات الأخيرة وإقامة نظام عريض القاعدة للحوكمة الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى مجتمع أكثر إنصافا والى السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد منكريوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غمباري.

السيد غمباري (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن للمرة الثانية في أقل من شهر. وعلى خلاف إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.6318)، التي أتيحت لي خلالها فرصة عرض تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة، تتعلق هذه الإحاطة الإعلامية أساسا بالحالة الأمنية الناشئة في دارفور وكيف تؤثر على حياة المواطنين العاديين، إضافة إلى آثارها على عمل البعثة والمجتمع الدولي.

وسأعلق أيضاً بإيجاز على انخراط البعثة المختلطة في العملية السياسية على الأرض في دارفور، بالتعاون مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس مبيكي وكبير الوسطاء المشترك باسولي.

في ٢٠ أيار/مايو (انظر S/PV.6318)، أبلغت أعضاء المجلس بأنه خلال الأسبوع الأول من أيار/مايو ٢٠١٠، شهدت أنحاء من دارفور تصعيداً خطيراً في الاعتداءات بين حركة العدل والمساواة التابعة لخليل إبراهيم وقوات الحكومة. ويحزنني أن أبلغ المجلس بأن القتال بين الطرفين المتحاربين لا يزال مستمراً، والحالة الأمنية في أنحاء من دارفور لا تزال متوترة وهشة.

وعقب انسحاب حركة العدل والمساواة من منطقة جبل مون، أصبحت قواتها منتشرة الآن في جيوب صغيرة في شمال وجنوب دارفور، ولا سيما في مناطق جنوب كردفان، وتسجل اشتباكات هجومية ودفاعية مع قوات الحكومة. ومما يبعث على القلق الشديد الزيادة غير المسبوقة في عدد الوفيات الناجمة إلى حد كبير عن الاشتباكات الأخيرة، حيث تم تسجيل ٤٤٧ وفاة في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ وحده.

إن عمليات نقل العتاد وحشد القوات لا تزال تُشاهد على كلا الجانبين، ومن المتوقع للأسف أن تتواصل بالفعل المواجهات العسكرية لبعض الوقت، ما لم يبذل المجتمع الدولي جهوداً عاجلة لكفالة التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

ومثلما يدرك أعضاء المجلس، فإن جوهر ولاية البعثة المختلطة ما فتئ يتمثل في حماية المدنيين. والبعثة في تنفيذ ولايتها تحقيقاً لهذا الغرض، تواصل تكثيف دورياتها العسكرية ودوريات الشرطة عن طريق زيادة دورياتها تدريجياً على المديين المتوسط والبعيد، فضلاً عن تعزيز الدوريات المدنية والعسكرية المشتركة على مدار الساعة لبعض المخيمات المختارة للمشردين داخلياً. وكذلك صدرت مؤخراً أوامر جديدة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة تتعلق بتشديد الحراسة والرد بقوة على الهجمات التي تشن ضد أفرادنا من العسكر والشرطة، الأمر الذي بدا من خلال رد بعض أفراد من الشرطة السنغالية خلال هجوم شُن عليهم في غرب دارفور مؤخراً.

وكجزء من هذه الاستراتيجية الجديدة وبغية جعل هذا النشاط أكثر فعالية وكفاءة، تخطط البعثة، بالتعاون مع السلطات المعنية في حكومة السودان، للمساعدة في شق مزيد من الطرق وتأهيل طرق أخرى، بهدف تنفيذ ولاية البعثة المتمثلة في توفير الحماية وتوسيع آفاقها. ويتم القيام بهذه الإجراءات بالتنسيق مع الأطراف الأخرى المعنية بالحماية مثل مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. في غضون ذلك، تواصل البعثة المختلطة توفير المساعدة الكاملة فضلاً عن المساعدة اللوجستية لمجتمع المساعدة الإنسانية، بغية توسيع أفق المساعدة الإنسانية والوصول إليها.

وتصعيد القتال مؤخراً أوجد عقبات خطيرة جداً أمام التنفيذ الفعال لولاية البعثة للحماية، وكذلك أمام توفير المساعدة الإنسانية للذين هم في أمسّ الحاجة إلى هذا الدعم وهذه المساعدة. ومنذ تجدد القتال، رحل السكان المدنيون بعيداً عن مواقع القتال والقصف الجوي؛ فمن جبل مون انتقلوا إلى الحدود التشادية والمناطق الواقعة شرقي جبل مون، فضلاً عن بعض المراكز الحضرية بما في ذلك الفاشر؛ ومن البؤر الساخنة في جبل مرة وجنوب دارفور توجهوا إلى مواقع أكثر أمناً حول هذه المناطق واختبئوا فيها.

ونتيجة الحرمان من الوصول إلى المساعدة الإنسانية والقيود اللوجستية والشواغل الأمنية، لم يكن ممكناً تحديد الأعداد بدقة، بيد أن أعداد المشردين نتيجة القتال مؤخراً تتفاوت بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ٥٠ شخص في المنطقة. ومما يبعث على بالغ القلق استمرار الحرمان من وصول المساعدة الإنسانية إلى أنحاء واسعة من جبل مرة منذ بداية القتال هناك في شباط/فبراير ٢٠١٠. وأُرسلت في بداية نيسان/أبريل بعثة تقييم إلى الأراضي المنخفضة الواقعة شرق جبل مرة، لكنه تعذر حتى اليوم إجراء متابعة نظراً لتزايد الحالة الأمنية سوءاً، وانعدام الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة السودان أو جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. وهذه التطورات الجديدة تشكل عموماً تحديات كبيرة من حيث إيصال المساعدة الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية للمحتاجين إليها.

في غضون ذلك، تواصل البعثة المختلطة الانخراط في مفاوضات جارية مع السلطات التابعة لحكومة السودان والحركات المسلحة لكفالة وصول قدر أكبر من المساعدات، بما في ذلك بعثات تقييم المساعدة الإنسانية إلى المواقع الميدانية المتقدمة حيث تتزايد أعمال العنف والتشريد. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أي يوم الخميس الماضي تحديداً، التقيت نائب الرئيس علي عثمان طه، وأعربت له عن الشواغل الخطيرة التي تساور البعثة المختلطة والمجتمع الإنساني على حد سواء بشأن القيود التي تفرضها الوكالات الأمنية أمام الوصول إلى الأماكن التي شهدت مؤخراً اشتباكات، وتمنع بالتالي الوصول إلى السكان المتضررين وغيرهم من المشردين والجرحى في تلك المواقع.

ويسعدني القول إنه بُعيد اجتماعنا، وجّهت حكومة السودان تعليماتها المناسبة إلى الوكالات ذات الصلة للسماح فوراً وحيث أمكن بإتاحة الوصول للبعثة والوكالات الإنسانية. وتم الاتفاق كذلك في اجتماع المتابعة الذي عقدته في وزارة الخارجية مع وكيل الوزير، مطرف صديق، على عقد اجتماع قريباً بين البعثة المختلطة والقوات المسلحة السودانية وشعبة الاستخبارات والأمن الوطنية لمناقشة هذه المسائل ومتابعتها. وعليه، أصدرت تعليمات إلى قائد القوة بمتابعة هذا الأمر على الفور. وأُبلغت بأن حكومة السودان رفعت أمس، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الحظر المفروض على الطيران بالمروحيات.

ومن الضروري للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول المؤثرة على الأطراف المتحاربة، ممارسة الضغط عليها كي توقف الاعتداءات فوراً وتسمح للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري والوكالات الإنسانية بالوصول دون إعاقة وعرقلة إلى المناطق التي شهدت اشتباكات في الآونة الأخيرة، بغية تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى المتضررين والمشردين. وحينها فقط ستيسّر الحالة الأمنية وتعزز إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية من خلال اتفاق الدوحة للسلام، الذي سيقدم زميلي جبريل باسولي بشأنه إحاطة إعلامية بعد قليل. ومن الضروري التأكيد من جديد لجميع الأطراف المتحاربة أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لأزمة دارفور، وأن العودة إلى المفاوضات هي الخيار الوحيد المجدي.

اسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز المسألة الأخرى في جدول أعمالكم وهي العملية السياسية التكميلية في دارفور. إن إحدى مهام البعثة المختلطة تتمثل في دعم ومساعدة كبير الوسطاء المشترك في عمله لجمع الإطراف وأصحاب المصلحة معاً بهدف إبرام اتفاق شامل للسلام. وفي هذا الصدد، إن التنسيق والتعاون بين البعثة وفريق دعم الوساطة المشترك على جميع الصُعُد يجريان بسلاسة. وللبعثة دور رئيسي فيما يتعلق بإسهامات المجتمع المدني في المحادثات الجارية، ووضع آليات تنفيذ وقف إطلاق النار، وتنفيذ الاتفاقات.

وكجزء من هذا التعاون، تتحمل البعثة المختلطة الآن المسؤولية عن تنظيم وإدارة مؤتمر دارفور الإقليمي، إلى جانب الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، لأجل تيسير اتفاق عام على المسائل المتعلقة بعملية السلام. ويبغي المؤتمر تيسير التوصل إلى تسوية سياسية كاملة وشاملة لدارفور بحلول نهاية السنة أو قبلها، تسبق استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان. وبينما يجري التنسيق في هذا الصدد الآن مع فريق التنسيق، تعكف البعثة المختلطة على وضع خطط نهائية لكفالة أن تتوفر لكل المجموعات والسكان على تنوعهم في دارفور الفرصة ليدلوا بدلوهم في المفاوضات والنتائج الختامية بشأن مستقبل منطقتهم ومستقبل بلدهم.

هذا ما نحن عليه في دارفور حالياً. وآمل من المجلس، بعد مداولاته حول هذه المسائل الهامة المتعلقة بموضوعنا، أن يوفر الدعم والإرشاد لعملنا في الجهود الجماعية التي نبذلها لتحقيق السلام والاستقرار في السودان بأسره. وبالإضافة إلى الدعم والعمل لوضع حد للقتال الدائر في دارفور حالياً، وتشجيع جميع الأطراف بما فيها الأطراف التي ما زالت خارج عملية الدوحة على الانضمام إليها، فإن الدعم من المجلس ضروري أيضاً لتشجيع الدول الأعضاء التي بمقدورها أن تفعل ذلك على توفير المساعدة الهامة للبعثة بغية تعزيز فعاليتها في تنفيذ ولايتها. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر توفير طائرات هيلكوبتر متوسطة الحجم، وشركات للنقل ووحدات للاستكشاف الجوي. وأنا متأكد من استمرار التعويل على هذا المجلس بشأن هذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد باسولي.

السيد باسولي (تكلم بالفرنسية): سيدي، أود في مستهل كلمتي أن أنقل إليكم وإلى أعضاء مجلس الأمن شكرنا على استمرار الاهتمام والمساعدة اللذين يوليهما المجلس لعملية السلام في دارفور ولعمل فريق الوسطاء المشترك الذي أترأسه بمشاركة رائعة ومثمرة مع دولة قطر وبدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين.

أرحب بالفرصة التي أتيحت لي اليوم لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن النتائج التي حققناها حتى الآن، ولا سيما تبادل أنشطة فريق الوسطاء المشترك مع المجلس في إطار عمل مفاوضات الدوحة، والهدف الأخير المتمثل في التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل وكامل للسلام في دارفور.

ولعل من الجدير تذكره أنه تحقيقا لهذه الغاية، قرر الوسطاء، بالتشاور مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والجهات الفاعلة الإقليمية، تركيز جهودهم بصورة متزامنة على ثلاثة محاور رئيسية ألا وهي: أولاً، الحوار والمفاوضات المباشرة فيما بين أطراف الصراع المتحاربة ؛ ثانياً، إشاعة الوعي وإشراك المجتمع المدني في عملية السلام؛ وثالثاً، تحسين العلاقات بين تشاد والسودان. وبفضل دعم المجتمع الدولي، فقد أثمرت هذه الجهود عن توقيع اتفاق إطاري في الدوحة في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٠، بين حركة العدل والمساواة وحكومة الوحدة الوطنية في السودان وقع عليه بالأحرف الأولى في انجامينا، وعن توقيع اتفاق إطاري لوقف إطلاق النار في ١٨ آذار/مارس بين حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان.

إلى جانب توصيات المنتدى الأول لمجتمع دارفور المدني، تشكل هذه الاتفاقات النقاط المرجعية وجدول أعمال المفاوضات السلمية التي استؤنفت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي الواقع أنه في أعقاب تعليق المفاوضات السلمية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وبسبب جدول الانتخابات الأخيرة في السودان، دعا الوسطاء الأطراف الموقعة على الاتفاقات الإطارية إلى الحضور إلى الدوحة لمواصلة الجهود الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على المفاوضات السلمية. وأغتنم هذه الفرصة لاسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى أن حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة اغتنمت فرصة هذا الاستئناف لإعادة تأكيد التزامهما بعملية سلام الدوحة بوصفها المحفل الوحيد لمفاوضات السلام بشأن دارفور.

إن المسائل المهمة للمفاوضات التي بدأت حديثا تتمثل في وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية بمساعدة الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور. ولصياغة اختصاصات اتفاق سلام يرتكز على مبادرة الشعب السوداني وتوصيات المجتمع المدني الواردة في إعلان الدوحة، ومنجزات اتفاقات إحلال السلام في دارفور، وتوصيات الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور، والوثيقة الختامية لحوار هايدلبيرغ بشأن دارفور، وعروض واقتراحات السلام التي طرحتها الأطراف المتحاربة.

إذا ما أُريد إحلال سلام نهائي ودائم في دارفور، من الحتمي لجميع الحركات المسلحة ومن دون أي استثناء، الانضمام إلى مفاوضات السلام، ولهذا السبب سيواصل الوسطاء مشاوراتهم مع السيد خليل إبراهيم بهدف إرجاع حركة العدل والمساواة إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة بوصفها أولوية وانسجاماً مع التزاماتها الواردة في اتفاقي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ والفراغ من إبرام اتفاق وقف إطلاق النار واعتماده، وهو اتفاق قدمه الوسطاء في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، ومشروع جدول الأعمال. ولا بد أن تعمل حكومة السودان وحركة العدل والمساواة على وقف الصدام المسلح بينهما، أو أن تجازفا بإضاعة جميع الجهود التي تم القيام بها لتعزيز السلام

والأمن والمصالحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دارفور وفي المنطقة المجاورة لشرقي تشاد.

بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لجميع الحركات المسلحة في دارفور في مفاوضات السلام، يكتسي دور المجتمع المدني أهمية خاصة كما ورد في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨) والفقرة ٦ من الاتفاق الإطاري المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ والمبرم بين الحكومة وحركة العدالة والتحرير. لذلك وانسجاماً مع إعلان الدوحة الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، يعتزم الوسطاء وحكومة قطر، بمساعدة العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، خلال النصف الأول من شهر تموز/يوليه ٢٠١٠، عقد المنتدى الثاني في الدوحة لممثلي المجتمع المدني الذين يمثلون الأشخاص المشردين واللاجئين والنساء والشباب وقادة الرأي وجميع عناصر المجتمع في دارفور.

إن الغاية الرئيسية من هذا المنتدى ستتمثل في دعم جهود الوسطاء لمساعدة أطراف النزاع في تحديد الأهداف الواجب تحقيقها وتحديد طرائق التنفيذ لأي اتفاق سلام لصالح أبناء دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، سيمكن الوسطاء من تعزيز ملكية المجتمع المدني للعملية للخروج من الأزمة.

وقبل عقد المنتدى الأنف الذكر ستشارك مجموعة يقرب عددها من ٢٠٠ شخص مؤلفة من اللاجئين والأشخاص المشردين في مفاوضات الدوحة التي ستبدأ في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، جنباً إلى جنب مع وفدي حركة العدالة والتحرير والحكومة. وفي أعقاب هذه المناقشات سيقترح الوسطاء على الأطراف التوقيع على بروتوكول لاتفاق بشأن التعويضات والعودة الطوعية للأشخاص المشردين ودمجهم اجتماعياً واقتصادياً. وستشكل بداية تنفيذ هذا البروتوكول اختباراً لحُسن نية أطراف النزاع لإيجاد حلول مرضية للمشاكل العصيبة التي تواجه أبناء دارفور الذين أنهكتهم الحرب.

واليوم، وعلى الرغم من الصدامات الدموية للغاية التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية وأشار إليها من فوره البروفسور غمباري وهي تشكل انتهاكاً للاتفاقات التي تمت التوصل إليها بين حركة العدل والمساواة والحكومة، فإن الجهود التي تبُذل من أجل السلام ملموسة. وفي الواقع إن تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد والانتخابات العامة التي جرت في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ كلها عوامل إيجابية تفضي إلى أحلال السلام والاستقرار في دارفور.

ومهما يكن من أمر، يتوجب على حكومة الوحدة الوطنية في السودان لدى تنفيذها لاتفاق السلام في دارفور وقرارات مبادرة أهل السودان، وفي إطار مفاوضات سلام الدوحة، أن تقدم تنازلات ملموسة تعزز تهيئة بيئة للأمن والعدالة الحقيقيين في دارفور، وحل المنازعات المتعلقة بالأرض، والجبر والتعويض عن الأضرار التي تسبب بها الصراع المسلح، وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المشردين واللاجئين، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقيام بإصلاحات مؤسسية من المرجع أن توفر لشعب دارفور منافع اللامركزية والحكم الرشيد، من بين أمور أخرى.

سيركز الوسطاء في جهودهم على الانتهاء بنجاح من مفاوضات السلام في الدوحة. ولن يُدخر جهد لكفالة المشاركة الفعالة لجميع الحركات المسلحة في دارفور في تلك المرحلة النهائية من المفاوضات. لقد حان الوقت الآن لإنهاء الأزمة في دارفور. لذلك أطلب إلى أعضاء المجلس تشجيع السودان وتشاد على مواصلة تعزيز علاقات حسن الجوار والثقة بينهما لتعزيز الأمن على حدودهما المشتركة مع دارفور؛ ومطالبة الحكومة وحركة العدل والمساواة بالكف

فوراً عن الأعمال القتالية والعمل على التنفيذ الفعال للفقرة ١ من الاتفاق الإطاري المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ وتشجيع جميع الحركات المسلحة في دارفور والحكومة على جعل الحوار الطريقة الوحيدة لحل الأزمة، والالتزام بقوة بعملية المفاوضات الجارية حالياً في الدوحة.

أخيرا، إن البيان الصادر عن الاجتماع الاستشاري بشأن السودان، المعقود في ٨ أيار/مايو في أديس أبابا، ينص في الفقرة التاسعة على أنه يجب بذل كل جهد ممكن من أجل كفالة تحقيق اتفاق سياسي بشأن الأزمة في دارفور قبل الاستفتاء الذي سيجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كما أكد الاجتماع على ضرورة أن تكون العملية السياسية في دارفور شاملة وأن تأخذ في الاعتبار جميع المسائل التي تهم سكان دارفور، وأن تأخذ في الحسبان التقدم المحرز في إطار عملية الدوحة التي يجب أن تستمر.

وبالتوافق المباشر مع هذه التوصيات، قد أجرينا أنا وزميلاي السيد غمباري والسيد منكريوس مشاورات فيما بيننا، ومع الرئيس ثابو مبيكي، بغية تحقيق الاتساق في النهج المتبع فيما يتعلق بما نتخذه من إجراءات في السودان. وفي هذا الصدد، وضعت الوساطة جدولا زمنيا للمفاوضات سيكون من شأنه أن يمكننا من الانتهاء من وضع بروتوكولات جزئية، ومن ثم التوصل إلى اتفاق نهائي شامل بأقصى سرعة ممكنة. وينبغي للاتفاق، الذي سيكون مفتوحا لجميع أطراف الصراع، أن يمثل نهاية جهود الوساطة الدولية كوسيلة لتسوية الأزمة في دارفور وأن يعزز السبل والوسائل للتنفيذ الفعال للتوافق في الآراء الذي سيكون قد تم تحقيقه بمشاركة المجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد باسولي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السير مارك لايال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الترحيب الحار بوجود السيد مبيكي معنا هذا الصباح، وأن أشكره على العمل الهام الذي يضطلع به في السودان. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد منكريوس، والممثل الخاص المشترك، السيد غمباري، وكبير الوسطاء المشترك، السيد باسولي، على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح.

هذه لحظة حاسمة للسودان ولهذا المجلس، بينما يوجد الآن ٣٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في الميدان، في دارفور وأبيي والنيل الأزرق وجنوب كردفان وجنوب السودان. وقد استثمر المجلس في السودان أكثر مما استثمر في أي بند آخر في جدول أعماله. ولا يوجد أمام المجلس تحد أكبر خلال الـ ١٢ شهرا القادمة من تحدي دعم الأطراف في كفالة السلام والازدهار لشعب السودان.

وأود أن أركز على ثلاثة مواضيع محددة: التمهيد للاستفتاء بشأن تقرير المصير لجنوب السودان وفقا لاتفاق السلام الشامل، وجهود دعم العلاقات البناءة الطويلة الأجل بين شمال وجنوب السودان، واستمرار حتمية العمل بغية إنهاء الصراع في دارفور.

وإذ لم يعد يفصلنا عن الاستفتاء سوى سبعة أشهر، ينبغي لنا التركيز على أفضل السبل لدعم الأطراف السودانية لكفالة التنفيذ الكامل والسلمي لاتفاق السلام الشامل. وينبغي ألا نستبق نتائج الاستفتاء، ولكن يجب أن نكون واضحين بأنه يجب أن يجري في موعده. ويجب أن يسفر عن نتائج موثوق بها ولا خلاف عليها. وأيا كانت النتيجة – وحدة أو انفصالا – فإن من شأنها أن تؤدي إلى علاقات سلمية وودية بين الشمال والجنوب. وتقع علينا المسؤولية الجماعية أن نفعل كل ما بوسعنا لكفالة خاتمة سلمية.

وما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. ويجب أن نواصل حث الطرفين على الحوار الجاد والمستمر بشأن المعالم الرئيسية المتبقة لاتفاق السلام الشامل. وتتضمن تلك المعالم الرئيسية الإنشاء العاجل للجان الاستفتاء لجنوب السودان وأبيي، كما سمعنا من السيد منكريوس هذا الصباح، وعلى التركيز الواضح على المشورة الشعبية في النيل الأزرق وجنوب كردفان. ونحن بحاجة لأن نرى إحساسا أقوى بالإلحاح فيما يتعلق بالتحضير للاستفتاء.

ولكن يجب علينا أن نتطلع أيضا إلى ما بعد الاستفتاء. فشمال السودان وجنوبه سيظلان جارين وشريكين أساسيين مهما كانت نتيجة الاستفتاء. ويجب أن نشجع الطرفين على تناول المسائل من خلال رؤية مصالحهما المشتركة على الأجل الطويل. فهذه ليست لعبة فيها رابح وخاسر. بل كلاهما بحاجة إلى التعاون إن كان لهما أن يحققا مستقبلا سلميا ومزدهرا، بصرف النظر عن القرار الذي سيتخذ في كانون الثاني/يناير.

وينبغي أن يكون تركيزنا المباشر على تشجيع الطرفين على الحوار بشأن المسائل والترتيبات المتعلقة بفترة ما بعد الاستفتاء وعلى دعم هذه العملية. وبصفة خاصة، يجب أن نشجع الطرفين بصفة عاجلة على ترسيم الحدود المتفق عليه بين الشمال والجنوب، وعلى حقوق الجنسية وترتيبات تقاسم الثروة، ولا سيما فيما يتعلق بالنفط. كما علينا أن ننظر في مدى دعم بناء القدرات الذي يمكن أن نقدمه لجنوب السودان لمساعدته على مواجهة تحدياته الإنمائية والأمنية على الأجل الطويل ومعالجة الوضع الإنساني الصعب. وينبغي لنا أن ندعم بعثة الأمم المتحدة في السودان في مجال تخطيط المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة بعد نهاية الفترة الانتقالية.

ويجب ألا ننسى أن التحديات التي يواجهها السودان مترابطة ترابطا وثيقا. ولا يمكننا أن نكفل مستقبلا مستقرا بشكل حقيقي لشعب السودان إلا من خلال معالجتها مجتمعة. ويجب أن نواصل التركيز على دارفور، حيث ما زال أكثر من مليونين ونصف المليون من الناس مشردين من منازلهم بسبب الصراع المستمر. ويجب ألا ننسى أيضا شرق السودان حيث أن مؤشرات الحالة الإنسانية من بين الأسوأ في العالم.

وفي دارفور، كما ذكر السيد باسولي، فإن إيجاد اتفاق تفاوضي جامع وشامل ومركز على الأسباب الجذرية للصراع ونتائجه هو السبيل إلى السلام الدائم. وحيث استمعنا اليوم من السيد غمباري عن زيادة الأعمال العدائية في كل أنحاء دارفور، فإننا يجب أن نحث جميع الأطراف على إظهار التزامها بالسلام والأمن من خلال وقف الأعمال العدائية والمشاركة في عملية الدوحة.

ويجب علينا جميعا، وفي مقدمتنا الأطراف السودانية، أن نكثف مشاركتنا لمواجهة التحديات الماثلة. فإن تلك الأطراف ذاتها هي التي يمكن في نهاية المطاف أن تكفل خاتمة سلمية. ويجب أن تظهر روح القيادة السياسية والرؤية اللازمة للقيام بهذه المهمة. وهذا يعني الانخراط الجاد في حوار مستمر بغية الوصول إلى اتفاق على المسائل التي أشرت إليها.

إن مجلس الأمن له دور محوري يؤديه. وستكون قيادة المجلس فيما يتعلق بالتحديات الماثلة أساسية بينما نقترب من موعد الاستفتاء. وينبغي للمجلس اتخاذ نهج استراتيجي، بحيث يتطلع إلى المستقبل ويتوقع القرارات الصعبة القادمة بدون توقع أي نتيجة محددة للاستفتاء. إن عمل بعثتي الأمم المتحدة في السودان، سواء بعثة الأمم المتحدة في السودان أو عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

المختلطة في دارفور، ستظلان حيويتين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولا سيما الاستفتاء، وفي توفير الأمن والحماية للمدنيين في جنوب السودان وفي دارفور.

وكما سمعنا هذا الصباح، فإن المشاركة القوية للاتحاد الأفريقي، وبخاصة مشاركة جيران السودان، ستكون أساسية في كفالة السلام في السودان في الأجل الطويل. إننا نشيد بصفة خاصة بقيادة السيد مبيكي وبعمل فريقه، ونتطلع إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التحديات الماثلة.

وفي الختام، آمل أن تتمكن الرئاسة من التعبير عن مناقشاتنا عبر ملاحظات متفق عليها إلى الصحافة، وقد تم تعميم نص مشروع تلك الملاحظات على أعضاء المجلس.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس ثابو مبيكي، والممثل الخاص للأمين العام، السيد منكريوس، والممثل الخاص المشترك، السيد غمباري، وكبير الوسطاء المشترك، السيد باسولي، على تقييماتهم وإحاطاتهم الإعلامية المفيدة للمجلس هذا الصباح. والولايات المتحدة تدعم بقوة جهودهم لمعالجة الحالة في السودان.

وأود أن أركز اليوم على ثلاثة مجالات: المهام المتبقية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، وعملية السلام في دارفور، والأهمية البالغة لحماية المدنيين.

وبينما يقترب موعد الاستفتاء بسرعة، يجب على جميع الأطراف مضاعفة جهودها للبدء بالتخطيط لإجراء الاستفتاء في جنوب السودان وأبيي. ويجب تعيين لجان الاستفتاء على الفور لكي تبدأ الاضطلاع بالعمل الصعب المتعلق بتخطيط العمليات والميزانية، وتسجيل الناخبين والتوعية والمسائل اللوجستية والإدارية. ويتضمن ذلك تسوية المسألة الصعبة والحساسة المتعلقة بمن لهم أهلية التصويت في أبيي. ويجب أن نستمر في دفع الأطراف إلى الترسيم الكامل للحدود بين الشمال والجنوب وحدود أبيي، ويجب أن نواصل حث الأطراف على التحضير للمشاورات الشعبية، التي توفر مجالا حيويا للناس في جنوب كردفان والنيل الأزرق ليعبروا عن آرائهم بشأن اتفاق السلام الشامل وعلاقة ولايتيهم مع الخرطوم.

ولا يعتمد إحراز التقدم على الإرادة السياسية للأطراف فحسب، بل أيضا على دعم المجتمع الدولي. وعلينا أن نضع الأسس الآن كي نكون مستعدين لتقديم المساعدة الفورية بقدر ما تسمح به الظروف على أرض الواقع. وبغض النظر عن نتائج الاستفتاءات، ينبغي إيلاء الاهتمام الآن للخطوات التي يجب اتخاذها لتعزيز العلاقة المستدامة بين طرفي اتفاق السلام الشامل بعد تموز/يوليه ٢٠١١. ومن بين المسائل الأخرى، يجب إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاقات بشأن تقاسم الثروة والجنسية في مرحلة ما بعد الاستفتاء. ويقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الدبلوماسي والتقني، لكن يجب أن يكون الطرفان راغبين في التفاوض بجدية لحل هذه المسائل الصعبة.

أما بخصوص الانتخابات، اسمحوا لي أن أكرر أن الانتخابات التي أجريت في نيسان/أبريل قد اتسمت بمخالفات خطيرة، بما في ذلك فرض قيود على الحريات السياسية، وتقارير عن مصاعب لوجستية وإدارية، وأعمال المضايقة والتخويف من قبل قوات الأمن والشواغل المتعلقة بعملية جدولة التصويت. وهناك ثلاث وثلاثون دائرة ما زالت تحتاج إلى إجراء انتخابات أو إعادة الانتخابات، بما في ذلك المجلس التشريعي لجنوب كردفان. وبدون إجراء هذه الانتخابات، لا تستطيع منطقة جنوب كردفان إجراء مشورتها الشعبية.

وما زال يساورنا بالغ القلق إزاء جو القمع السياسي المتزايد في الخرطوم من قبل حكومة السودان والبيئة المؤسفة للحقوق المدنية والسياسية في الشمال. ويشمل ذلك اعتقال القادة السياسيين والصحفيين والمتظاهرين بشكل سلمي. وهناك تقارير عن فرض قيود على الحريات الأساسية في الجنوب كذلك. ونود أن نذكر حكومة كل من السودان وجنوب السودان بأنه يجب عليهما الوفاء بالتزاماتهما الدولية باحترام حقوق الإنسان، بما فيها حرية التعبير والتجمع والصحافة.

ويحدونا الأمل في أن يكون هناك تركيز جديد على عملية سلام الدوحة، ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأن أفضل طريق لإنهاء الصراع وحل مسألة تهميش دارفور هو التوصل إلى حل سياسي شامل. فالحالة في دارفور تؤثر على استقرار المنطقة برمتها. ونحن نحث المجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية المفاوضات في الدوحة، وندعو مجددا جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

إن المساءلة والسلام مرتبطان معاً ارتباطا وثيقا. والولايات المتحدة تدعم بقوة الجهود الدولية لتقديم المسؤولين عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب في دارفور للعدالة، ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في دارفور بدون المساءلة والعدالة. ولذا، ندعو مرة أخرى حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى إلى التعاون بشكل تام مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

لقد استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية تثير القلق قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد مورينو - أوكامبو يوم الجمعة. فمن الواضح أكثر من أي وقت مضى أن حكومة السودان لا تزال تنتهك قرارات المجلس، بما في ذلك التزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بمقتضى القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ويساورنا بالغ القلق إزاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية في ٢٥ أيار/مايو لإبلاغ المجلس بأن حكومة السودان قد أخفقت في التعاون مع المحكمة.

وندعو مرة أخرى حكومة السودان وجميع أطراف الصراع إلى التعاون بصورة تامة مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام، على النحو المطلوب بكل وضوح في قرار المجلس ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وفضلا عن ذلك، نحث جميع الدول، بما فيها الدول التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي على الإحجام عن تقديم الدعم السياسي والمالي للمشتبه بهم السودانيين المتهمين من جانب المحكمة الجنائية الدولية.

لقد شددنا مراراً وتكراراً وسنستمر في التشديد على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى لحماية المدنيين. ويساورنا شديد القلق إزاء استمرار انعدام الأمن والعنف الذي يواجهه السكان المدنيون في السودان. وبصورة خاصة، نشعر بانزعاج بالغ إزاء الهجوم الأخير الواسع النطاق الذي شنته القوات المسلحة السودانية ضد حركة العدل والمساواة في دارفور. فما زالت حكومة السودان تواصل القصف الجوي في دارفور. فهذه الإجراءات تقتل المدنيين وتشوههم ويسفر عنها المزيد من تشرد سكان دارفور الأبرياء.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء استمرار العنف في الجنوب، بما في ذلك العنف الطائفي والهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة. فمنذ كانون الثاني/يناير الماضي، تشرد ٤٤٠ ٠٠٠ شخص في الجنوب. وتستنكر الولايات المتحدة استمرار الهجمات ضد موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واستمرار حكومة السودان في منع وصول البعثة والأطراف الإنسانية الأخرى، الأمر الذي يعرقل عمليات المراقبة المستقلة في دارفور.

إن العملية المختلطة رغم الهجمات المباشرة على قواتها لحفظ السلام، تقوم بدور أساسي في ضمان الأمن لمقدمي المساعدات الإنسانية في السودان، مع أن الأمن هو المسؤولية الرئيسية لحكومة السودان. ويجب عليها أن تضاعف الجهود لتقديم الذين يشنون الهجمات ضد المدنيين وقوات حفظ السلام للعدالة. ومن الأهمية بمكان أن توفر حكومة السودان الوصول بحرية للبعثة المختلطة. فلا البعثة المختلطة ولا المنظمات الإنسانية تتمتع بالوصول بما فيه الكفاية إلى المناطق التي يتواصل فيها الصراع في دارفور. إن تعرض حياة المزيد من المدنيين للخطر أمر ينم عن انعدام الضمير وهو أمر غير مقبول.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نضاعف الجهود لوضع حد للعنف الجنسي الذي يتفشى في دارفور. لقد قامت العملية المختلطة، أثناء القتال الأخير في جبل مرة، بتوثيق تسع حالات من هذا العنف، بما فيها الاغتصاب، ومحاولة الاغتصاب والاعتداء. وهذا جزء من توجه استمر لوقت طويل جدا. ويجب أن يوضع حد له. ويجب على حكومة السودان والعملية المختلطة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية أن تقوم بتعزيز الوقاية والأدوات اللازمة للرد على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ونحث العملية المختلطة على زيادة التقارير التي ترفعها إلى المجلس عن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس وندعو حكومة السودان إلى التحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها بأقصى ما يسمح به القانون.

ونحث العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان على استخدام ولايتهما وقدراتهما إلى أقصى حد لحماية المدنيين الذين في خطر. ومن شأن التعجيل في التدريب من أجل توفر خدمات الشرطة في المجتمعات المحلية للأشخاص المشردين داخليا في المخيمات والعائدين طواعية إلى قراهم الأصلية أن يساعد في تعزيز السلام والأمن في دارفور.

وفي الجنوب، نحث حكومة جنوب السودان على وضع إطار أمني قبل الاستفتاء وضمان أن تكون لديها القدرة على حماية شعبها. ويجب أيضا على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تزيد جهودها لضمان حماية المدنيين من العنف. وأخيرا، نحث حكومتي السودان وجنوب السودان وجميع الأطراف الأخرى على رفع أي قيود وجميع القيود عن أنشطة وتحركات بعثة الأمم المتحدة في السودان.

إن لدينا أقل من سبعة أشهر قبل إجراء الاستفتاءات وما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة تأمل في أنه، مع توفر الإرادة السياسية الضرورية من جميع الأطراف، وبالدعم الدولي الكافي، يمكن إجراء الاستفتاءات بصورة سلمية وناجحة.

السيد سلام (لبنان): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أرحب بالرئيس مبيكي وأن أعرب عن فائق التقدير لجهوده الحكيمة. كما أرحب بالسادة منكريوس وغمباري وباسولي وأثني على ما يقومون به من أجل السودان. وأشكرهم جميعا على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

انطلقت فكرة هذا اللقاء الفريد خلال جلسة سرية لمجلس الأمن في ١١ شباط/فبراير الماضي، حيث أبدى الأعضاء رغبتهم في إجراء مناقشة معمقة بشأن الحالة في السودان مع الوسيطين مبيكي وباسولي والميسيرين الخاصين منكريوس وغمباري ورؤية ما يمكن عمله لمساعدة هذا البلد الكبير على التصدي للتحديات وتخطي أزماته وللتفكير في ما يمكن للأمم المتحدة القيام به على هذا الصعيد.

ونبدي كل السرور لاجتماعنا اليوم ولما نلمسه من نيات حسنة لمؤازرة السودان في الاستحقاقات المصيرية التي

يمر بها. ونتمنى أن تتكلل مساعينا بالنجاح لما فيه خير هذا البلد وبالتالي، خير المنطقة والقارة الأفريقية.

أمام كل العناوين المطروحة، مثل متابعة تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاستفتاء حول الجنوب وما بعده وترسيم حدود منطقة أبيي ومسألة تقاسم الثروات والحالة في دارفور والأوضاع الإنسانية وقضايا النازحين، لا نرى خيارا سوى دعم المسار السلمي السياسي التحاوري كأفضل وسيلة لحل النزاع في السودان ولإرساء السلم والاستقرار ومعالجة جميع المشاكل.

إن اتفاق السلام الشامل وبعد خمسة أعوام على توقيعه قد أثبت فعاليته والحاجة إلى متابعة تنفيذ جميع بنوده. ولم يكن ممكنا أن تتحقق أي خطوة لولا ما أبدته حكومة الوحدة الوطنية السودانية من إرادة وعزم، وكذلك باقي الأطراف المعنية. وكما تعلمون تأتي هذه الجلسة قبل شهور من موعد الاستفتاء حول مصير الجنوب، وفي مرحلة مهمة من تاريخ السودان. وفي هذا الإطار، يهم لبنان أن يؤكد على ما يلي.

احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله. الثناء على نجاح العملية الانتخابية بمختلف مستوياتها التي جرت بين ١١ و ١٥ نيسان/أبريل الفائت، على الرغم مما يمكن أن يكون قد شابها من نواقص واعتبارها خطوة مهمة في سبيل تأمين الاستقرار ومتابعة تنفيذ جميع بنود اتفاق السلام الشامل. العمل على نجاح الاستفتاء حول مصير الجنوب والتشديد على ضرورة جعل خيار الوحدة خيارا جذابا، عملا بأحكام اتفاق السلام الشامل. دعم المفاوضات بشأن مرحلة ما بعد الاستفتاء بمعزل عن النتيجة التي سيسفر عنها والإشادة بتحسن العلاقات بين السودان وتشاد وبإنشاء القوة المشتركة لمراقبة الحدود بينهما. دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل ونهائي في دارفور والإشادة بدولة قطر وأميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لاستضافة مفاوضات السلام في الدوحة ودعوة كل الفصائل للرجوع إلى طاولة المفاوضات وحل القضايا الخلافية بالحوار والطلب إلى الدول ذات التأثير ممارسة ضغوطها لانضمام الفصائل الباقية. التحذير من مخاطر التسييس واعتماد المعايير المزدوجة في عمل المحكمة الجنائية الدولية. والتذكير بمضمون قرارات جامعة الدول العربية بهذا الخصوص، لا سيما بخصوص قرار المحكمة في حق الرئيس عمر حسن البشير. ومن البديهي القول بوجوب مواكبة الجهود السياسية بخطة اقتصادية اجتماعية تهدف إلى الإسهام في معالجة جذور الأزمة والتعمير.

وفي الختام، نشدد على أهمية التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعلى دعوة كل من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول حركة عدم الانحياز إلى متابعة التنسيق والقيام بدور توفيقي أساسي لتعزيز فرص تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

السيد إيسوزي – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الخاصة بشأن السودان – وهي مسألة تقع في صميم اهتمامات غابون.

وأود أن أرحب بين ظهرانينا بالرئيس مبيكي وجبريل باسولي وإبراهيم غمباري وهايلي منكريوس، وبطبيعة الحال، أن أشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا بشأن الجوانب المختلفة للأزمة في السودان. وقد كانت الإحاطات الإعلامية مفيدة جدا لأنها عرضت منظورا شاملا بشأن الأزمة السودانية، وهي تجسد بوضوح الحقائق على أرض الواقع، والخيارات قيد النظر لدعم عملية السلام في السودان. وأرحب بما يبذلونه من جهود مستمرة إلى جانب

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمساعدة السودانيين على العودة إلى طريق السلام والاستقرار. وبطبيعة الحال، أكرر تأكيد دعم غابون لأنشطتهم.

وأنا أقدر تذكير سفير لبنان بالسياق الذي رغب فيه المجلس بعقد هذه الجلسة والأهداف المتوخاة منها. وفي ضوء المعلومات ذات الصلة التي زودنا بها مقدمو الإحاطات الإعلامية، هناك ثلاثة شواغل أساسية تحتاج إلى أن تثار وهي: تنسيق أنشطة المجتمع الدولي بغية التوصل إلى نهج شامل؛ تنظيم الاستفتاء في أفضل ظروف ممكنة؛ والخيارات قيد النظر للتصدي بفعالية أكبر لتحديات ما بعد الاستفتاء.

إن غابون، إذ تتناول النقطة الأولى من هذه النقاط، تود أن تؤكد مجددا دعمها لعملية السلام في دارفور وجنوب السودان. ولا بد من تنفيذ اتفاق سلام دارفور تنفيذا كاملا. واتفاقا الدوحة الموقعان في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠، مع حركة العدل والمساواة وحركة العدالة والتحرير، ينبغي أن يشجعا الجماعات المتمردة الأخرى على الانضمام إلى عملية السلام. ونشجع الحكومة السودانية على الاستمرار في السير على هذا الطريق. وندعو الجماعات المسلحة التي لم تنضم بعد لعملية السلام الجارية إلى الانضمام إليها من أجل كفالة سلام دائم للسكان الذين ما زالوا يدفعون ثمنا باهظا.

ويسعدنا على نحو خاص التطور في المناقشات الجارية الرامية إلى إبرام اتفاق سلام شامل لدارفور. ونثني على التزام الحكومة السودانية في هذا السياق. ويجب تنفيذ اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان بنطاقه الكامل. ويجب بذل كل شيء لكفالة إجراء استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في أفضل الظروف الممكنة وضمان أن نتيجته، أيا كان الخيار، ستكون عامل استقرار. وما زلنا مقتنعين بأن اتفاق السلام الشامل هو أداة سياسية شاملة أساسية من أجل حل الأزمة في جنوب السودان، والسعي لتحقيق السلام الدائم في البلد.

ونود أن نؤكد مجددا دعمنا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونرحب بالتقدم المحرز في نشر العملية المختلطة، وكذلك الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات – نيبال وسيراليون وبوركينا فاسو وتترانيا وإثيوبيا – التي جعلت تحقيق هذه النتائج أمرا ممكنا. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية التي يسر تعاونها هذا التطور نحو تهيئة بيئة أكثر أمنا واستقرارا بصورة طفيفة في دارفور. ونؤكد مجددا دعمنا للعملية المختلطة التي تؤدي جهودها لحماية السكان المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دورا فعالا في عملية السلام.

ولا بد من تنسيق كل هذه الأنشطة، ونحن سعداء بما سمعناه من مختلف الأطراف الفاعلة التي أعربت عن رضاها التام إزاء تعاون عدد من الأطراف لضمان تحقيق العملية لنتائج إيجابية. وندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي إلى مواصلة هذه الجهود التنسيقية وضمان أن تكون الإجراءات المتخذة في سياق عملية السلام متكاملة وأن تؤدي إلى إحلال سلام دائم في جنوب السودان.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية وهي تنظيم الاستفتاء. تتابع غابون العملية الجارية باهتمام بالغ، ونحث الأمم المتحدة والحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان على بذل كل ما في وسعها لضمان إجراء الاستفتاء في مناخ سلمي. ونعتقد أن مساعدة الأمم المتحدة ستكون أكثر من حاسمة، وعلى هذا النحو، نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها السيد منكريوس. وندعوه إلى الاستمرار في مشاوراته مع الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة. ونحن مقتنعون بأن الدعم من بلدان

المنطقة والاتحاد الأفريقي سيساعد على تعزيز مصداقية العملية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى نقطتي الثالثة التي تتعلق بتحديات ما بعد الاستفتاء. وأذكر مختلف تحديات ما بعد الاستفتاء بهدف تركيز مختلف الأطراف الفاعلة في عمليتي السلام في جنوب السودان ودارفور وكذلك أعضاء المجلس على السيناريوهات المحتملة بعد انتهاء الاستفتاء والآثار المترتبة في الأجل الطويل.

وكما نعلم جميعا جيدا، يقدم الاستفتاء خيارين لنا. الأول هو أن يبقى جنوب السودان جزءا من الدولة السودانية – وهي نتيجة من شأنها تعزيز النهج الموحِدّ الذي يدعو إليه بقوة الاتحاد الأفريقي، الذي لا يزال ملتزما بسيادة السودان وسلامته الإقليمية. ولكن يجب أيضا مراعاة أنه، في ذلك النهج، ستستمر الأمم المتحدة في القيام بدور لا يقل أهمية عن الدور الذي تقوم به اليوم. ولكن سيتعين علينا النظر في إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في المساعدة على إقامة علاقات سلمية بين الخرطوم وجوبا في ذلك السياق، وأدعو المجلس إلى النظر في تلك المسألة.

والخيار الثاني هو استقلال جنوب السودان، وهو ما يشكل تحديات كبيرة جدا من بينها الاعتراف بالدولة الجديدة وإقامة علاقات دبلوماسية منسجمة مع الخرطوم وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وتقاسم الثروات وآثار هذا الخيار على دارفور وعلى شرق السودان. وتذكرنا تلك التحديات جميعها بالحاجة إلى المحافظة على تواجد الأمم المتحدة في السودان لكي يتسنى لها القيام بدورها الهام في صنع السلام. وإلى جانب تلك التحديات، هنالك مستقبل بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي حالة النظر في هذا الخيار، فإن سياق البعثة قد يتغير ويجب علينا بحث ولايتها ودورها في ذلك السياق.

وفي كل الأحوال، أدعو مجلس الأمن ومختلف الأطراف الفاعلة، بدون استباق نتيجة الاستفتاء، إلى أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى وجود آلية دولية يمكن أن تساعد في التصدي لجميع تلك التحديات، وكذلك الحاجة إلى تعزيز العلاقات السلمية الوثيقة بين الخرطوم وجوبا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة السيد مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، والممثلين الخاصين غمباري ومنكريوس وكبير الوسطاء المشترك باسولي في جلسة اليوم. ونشكرهم على عرضهم تقييماتهم للحالة.

يمر السودان بمرحلة حاسمة في تاريخه. وسيكون النجاح حاسما للسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وتعيد مناقشتنا التأكيد على الحاجة إلى وضع نهج شامل حيال عملية السلام في السودان. وتنفيذ الأطراف السودانية الكامل لاتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب، بمساعدة فعالة من المجتمع الدولي، لا يزال الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه للتسوية في السودان. ومثلت الانتخابات العامة التي جرت في السودان مؤخرا مرحلة هامة في تنفيذ الاتفاق.

ونرحب بالاتفاق بين الطرفين على إنشاء آلية ثنائية لمناقشة المسائل المتنازع عليها في إطار التحضيرات لاستفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهنا، ينبغي أن يكون دور بعثة الأمم المتحدة في السودان هو مساعدة الطرفين في حل خلافاتهما بشأن العناصر الرئيسية للتسوية. ونرى أن ثمة أولوية للمجتمع الدولي تتمثل في المساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي.

إن الحالة في جنوب السودان تدعو إلى القلق في ظل المشاكل الأمنية الخطيرة والأزمة الإنسانية. ويحتاج ما يقرب

من ٤٠ في المائة من سكان الجنوب إلى معونات غذائية وتهدد المجاعة قرابة ١,٥ مليون شخص. وفي ذلك السياق، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في السودان مواصلة تنفيذ استراتيجية حماية السكان المدنيين، بما في ذلك توسيع نطاق الدوريات في المناطق التي تعاني من المشاكل في جنوب السودان. ورصد عملية نزع سلاح السكان المدنيين مسؤولية أخرى، إلى جانب المساعدة في إنشاء آليات محلية لحل النزاعات القبلية. ولكن من الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة الحالة تقع على عاتق سلطات جنوب السودان.

وما زالت الصيغة العملية الوحيدة لحل مشاكل دارفور هي توصل الأطراف إلى الاتفاقات السياسية الضرورية. والمهمة الأكثر إلحاحا هي إيجاد نظام قوي في دارفور لإنهاء الأنشطة المسلحة إلى جانب وضع آليات لرصدها.

وعملية المفاوضات بين الحكومة والجماعات المتمردة لا تحرز سوى تقدم متقطع. ويجب على المجتمع الدولي دعم موقف حكومة السودان بغية التوصل سريعا إلى اتفاق شامل لتسوية الصراع في دارفور، ويجب عليه حث قادة زعماء الجماعات المتمردة على استئناف مشاركتهم في الحوار السياسي بدون شروط مسبقة. ونرى أن النهج الذي يتبعه المتمردون باستخدام ذرائع شتى لعرقلة عملية التفاوض بشأن دارفور – التي تجري برعاية كبير الوسطاء المشترك وبمساعدة قطر – غير مقبول. وينبغي للمجتمع الدولي إدانة الأنشطة المدمرة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في دارفور والتي تتجلى، في جملة أمور، في رفض المتمردين السماح لحفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمنظمات الإنسانية بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم وفي محاولاتهم توسيع تلك المناطق. ونرحب بشدة بأنشطة العملية المختلطة ودورها الهام في تحقيق الاستقرار.

ومما يعزز تسوية الصراع في دارفور تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد، وهو أمر ينبغي دعمه ومساندته. فهو يتماشى مع مصالح المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وستحدد الفترة المقبلة مستقبل السودان. وما زالت مهمة جعل الوحدة جذابة لسكان جنوب السودان تمثل أولوية. ونحن لا نقبل جميع المحاولات الخارجية لفرض صيغ بشأن المركز المستقبلي للسودان على الأطراف. فذاك القرار المصيري ينبغي ألا يتخذه سوى السودانيين أنفسهم.

وثمة حاجة إلى كفالة اتباع المجتمع الدولي لنهج متسق لحل المسائل السودانية. وذلك هو السبيل الوحيد لنتمكن من إحراز تقدم باتجاه التسوية. وينبغي أن ترتكز عملية السلام في السودان على الحوار البناء والمنصف بين المجتمع الدولي وحكومة البلد، مع احترام مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرغب، بالنيابة عن فرنسا، أن أشكركم، سيدي الرئيس، والمملكة المتحدة على جعل عقد هذه المناقشة بشأن السودان ممكنا وعلى توجيه الدعوة إلى الرئيس مبيكي والسيد منكريوس والسيد غمباري والسيد باسولي للمشاركة فيها. وأشكرهم على حضورهم معنا اليوم.

وكما قال جميع المتكلمين السابقين، فإن الفترة المقبلة حاسمة للسودان ولشعبه. ويجب أن نكون متحدين، وهو ما يعني أنه يجب على جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، وفي مقدمتها بالطبع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، العمل معا. وبفضل المنتدى المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي أنشئ عقب اجتماع أديس أبابا في ٨ أيار/مايو، فإن التنسيق المنظم والمتواصل بين المنظمتين بشأن جميع المسائل المتعلقة بالسودان سيصبح ممكنا الآن، ولا سيما بشأن الاستفتاء. ولا بد أن نستفيد تماما من ذلك،

بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

ويعني الاتحاد أيضا كفالة اتخاذ ممثلي المجتمع الدولي لإجراءات متسقة. وكما يشير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، فإنه لا يمكننا عزل الصراعات في السودان: فهي جميعا متشابكة.

ويجب علينا أن نكون متيقظين. فبينما تقترب فترة تنفيذ اتفاق السلام الشامل من نهايتها، لا بد أن نكفل، وفقا للقرار ١٩١٩ (٢٠١٠)، إمكانية الانتهاء من جميع المراحل المؤدية إلى إجراء استفتاء تقرير المصير في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبادئ ذي بدء، يجب على حكومة السودان الوفاء بالتزاماتها. وفي المستقبل القريب، يجب إنشاء لجنتي الاستفتاء، وهما عنصر رئيسي في تنظيم اقتراع كانون الثاني/يناير. وفرنسا والاتحاد الأوروبي مستعدان لتقديم الدعم التقني والمالي في تنظيم الاستفتاء. ويمكن أن يساعد نشر مراقبين من الاتحاد الأوروبي أيضا في جعل العملية أكثر شفافية.

وفي مرحلة ما قبل الاستفتاء، يجب على الأطراف أيضا إحراز تقدم كبير في تسوية المسائل المعلقة لمرحلة ما بعد الاستفتاء والتي تشمل، كما ذُكر بالفعل، ترسيم الحدود وتوضيح طرائق تقاسم الثروات وحل المسائل المتعلقة بالمواطنة. ولن يؤدي تأجيل تلك القضايا إلا إلى إثارة تساؤلات بشأن مصداقية الاستفتاء.

كما يجب على الأمم المتحدة المساعدة في هذه العملية، بتقديم الدعم اللوجستي للوفاء بالمواعيد النهائية وبإتاحة خبرتها للأطراف أيضا. وهنا، نتوقع أن تضطلع الأمانة العامة بدور نشط في دعم الأطراف. ينبغي أن يكون مجلس الأمن متيقظا في الأشهر القادمة، بالنظر إلى الرهانات الكبيرة التي ينطوي عليها الأمر. ولذلك تدعو فرنسا إلى أن يقدم المجلس إحاطات إعلامية وبيانات منتظمة بشأن التقدم المحرز في الإعداد للاستفتاء.

وينبغي، بالطبع، أن يستمر دعم الأمم المتحدة بعد الاستفتاء لتنفيذ القرار الذي سيتخذه أهل جنوب السودان. وتحقيقا لتلك الغاية، طلبنا بالفعل من الأمانة العامة النظر في طرائق لوجود الأمم المتحدة عقب الفترة المؤقتة لاتفاق السلام الشامل. وآثار زميلي ممثل غابون هذه المسألة بشكل مناسب.

وإضافة إلى الدعم السياسي، ينبغي أن تراقب الأمم المتحدة الحالة الإنسانية في السودان. وبشكل خاص بالنظر إلى ما ورد عن تدهور الحالة الإنسانية، ينبغي للمجتمع الدولي النظر في الكيفية التي يمكنه بها تعزيز دعمه لتنمية جنوب السودان. وينبغي أن ينظر المجلس في هذه المسألة في الأسابيع القادمة.

وإذ أنتقل الآن إلى دارفور، من الضروري أن تشارك جميع الأطراف بحسن نية في المفاوضات بقيادة الوسيط المشترك باسولي ودولة قطر. ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده لمتابعة هذه العملية السياسية.

وبدأت حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة مرحلة أولى بالتوقيع على اتفاقين إطاريين مع الحكومة السودانية. ولا بد من تنفيذ هذين الاتفاقين في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تنضم كل عناصر حركة تحرير السودان إلى العملية. ومن غير المقبول أن تبقى الحركة خارج جهود السلام.

وفيما يتعلق بالحالة في الميدان، ينبغي ألا نقبل عرقلة السلطات السودانية والجماعات المتمردة لحرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة في دارفور. ولا بد أن تتمكن البعثتان من كفالة حماية السكان المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى أي مكان وبدون

استثناء. وفي ذلك الصدد، نحن نشعر بالقلق حيال مسألة وصول المساعدات الإنسانية للمخيمات في دارفور. ونود الحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية في ذلك الصدد، وأيضا فيما يتعلق بجهود البعثة لتصحيح الحالة.

وأخيرا، لا بد أن نعزز العدالة في السودان. اجتمعنا مؤخرا مع السيد مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي كانت إحاطته الإعلامية دامغة (انظر S/PV.6636). لا يمكننا توقع أن يكون هناك سلام واستقرار بدون عدالة وبدون مكافحة الإفلات من العقاب. وتؤيد فرنسا العدالة الجنائية الدولية، ونؤكد من جديد على التزام السودان بالتعاون، عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وفي ذلك الصدد، نحن نشعر بالقلق حيال تقرير المحكمة الجديد إلى مجلس الأمن الذي يؤكد عدم تعاون السودان (انظر S/2010/265). وينبغي أن نتابع ذلك التقرير. لا يسعنا أن نبقى صامتين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسير العدالة الجنائية الدولية يدا بيد مع تعزيز نظام العدالة السوداني للفصل في أكثر الجرائم خطورة. كما يجب أن يلتزم النظام بصرامة بمكافحة الإفلات من العقاب ووضع آلية للمصالحة على المستوى المحلي.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أقول إن فرنسا مستعدة للمشاركة في الجهود المشتركة التي ستبذل حتى توفر المواعيد النهائية المقبلة في السودان فرصة لتعزيز الاستقرار في المنطقة ووضع نهاية لمعاناة السكان، التي استمرت وقتا طويلا جدا.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في دارفور، على إحاطته الإعلامية وعلى عمل الفريق الجدير بالثناء. كما أشكر السيد غمباري، الممثل الخاص المشترك لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ والسيد منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ والسيد باسولي، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على عملهم الجدير بالثناء وإحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في السودان.

ترحب أوغندا بالتقدم المحرز صوب تحقيق السلام والاستقرار في السودان. إن الانتخابات الوطنية التي أجريت مؤخرا، والتنفيذ الجاري لاتفاق السلام الشامل والجهود الرامية إلى حل الصراع في دارفور من خلال عملية الدوحة للسلام تطورات مهمة. ونحيي العمل الجيد الذي قام به فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ونرحب بالتقدم المحرز من خلال اتخاذ نهج تشاوري واسع وشامل. ونشيد بالعملية المختلطة وبالبعثة، تحت قيادة السيد غمباري والسيد منكريوس على الترتيب، على الإسهامات التي تقدمانها لحل القضايا في السودان.

ويرحب وفدي بالالتزام الذي أعربت عنه حكومة السودان بالعمل مع الفريق في كل الخطوات التي ستتخذ باتجاه النهوض بالسلام والعدالة والمصالحة. وفضلا عن ذلك، نرحب بالتزام الحكومة بالاتفاق على آلية مشتركة للتنفيذ والرصد، في دارفور وبشأن اتفاق السلام الشامل على السواء.

وفي حين نثني على التقدم المحرز، يجب أن نعترف بأن السودان يدخل مرحلة حرجة. لا تزال هناك مسائل رئيسية معلقة من الضروري معالجتها لكفالة إعادة السلام في دارفور، والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل والاتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. ونشعر بالقلق حيال الزيادة الأخيرة في حوادث العنف في دارفور. ونناشد الأطراف

احترام وقف إطلاق النار والالتزام بتسوية سلمية للصراع عن طريق اتفاق الدوحة للسلام.

ومن المهم كفالة التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لاتفاق السلام الشامل. ونناشد حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان التقيد بالجداول الزمنية للمهام المتبقية. ويشهد إجراء الانتخابات الوطنية الأخيرة، رغم ما شابها من أوجه قصور، على التقدم المحرز باتجاه التحول الديمقراطي في السودان.

وبالنظر إلى أن الاستفتاء في جنوب السودان، وفقا لاتفاق السلام الشامل، ينبغي عقده في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، هناك حاجة ملحة إلى تسريع إنشاء وتشغيل لجنة الاستفتاء وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وحدود آبيي. ولذلك، من المهم أن يقدم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الواسع دعما أكبر صوب إنجاز المهام المتبقية. ويشمل هذا تقديم البعثة، ضمن آخرين، للدعم الفني واللوجستي للجنة الاستفتاء لكفالة إجراء الاستفتاء في الموعد المقرر له وأن يكون حرا ونزيها وشفافا ويتمتع بالمصداقية.

وأخيرا، يتوجب على قيادة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، باعتبارهما طرفي اتفاق السلام الشامل، المحافظة على حسن النية السياسية والالتزام بتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا تاما وفي حينه.

وتؤيد أوغندا عناصر ملاحظات الرئيس للصحافة التي أعدها وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس مبيكي، والسفير غمباري، والسيد منكريوس والسيد باسولي على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية هذا الصباح بشأن الحالة في السودان. فهم لم يقدموا أفكارا مفيدة فحسب، وإنما قدموا لنا أيضاً صورة شاملة عن الأبعاد المتشابكة للتحديات الماثلة أمام البلد. إنني أشيد بهم على جهودهم الانفرادية والجماعية في السودان. فالمجلس أصبح الآن أفضل إطلاعاً على الاحتياجات المطلوبة خاصة في الأشهر الاثني عشر المقبلة.

إن السودان يقف أمام منعطف خطر. فمع انتهاء الانتخابات في نيسان/أبريل، لا بد للحوكمة الشاملة، بدءاً من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، أن تكتسب زخماً بغية ترجمة الوعود النبيلة إلى نتائج ملموسة. والمهم إذاً لحكومة السودان ولجميع الزعماء السياسيين المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. والحوار بدلاً من القوة هو مفتاح حل مشاكل السودان. وبناء عليه، ندعو جميع الأطراف إلى التمسك بهذا الاتفاق والالتزام به من جديد.

واستفتاء عام ٢٠١١ ركن مركزي في اتفاق السلام الشامل. فتنظيمه ونتائجه سيخلّفان آثاراً بعيدة المدى. لذلك، من الأهمية بمكان أن تكون الاستعدادات للاستفتاء شاملة، وشفافة، وتطلعية، ودقيقة. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يدعم العمليات المؤدية إلى الاستفتاء. وفي هذا الصدد، فإن التحدي الأمني في السودان، الذي أشار إليه كل من السيد منكريوس والسفير غمباري، يجب أن يحظى بالاهتمام الكافي. فلا حكومة السودان لوحدها ولا الاتحاد الأفريقي لوحده يمكنهما تلبية الاحتياجات الأمنية في السودان. المطلوب بذل جهد عالمي لمواجهة الحالة. ولمجلس الأمن، مع ما يتحمل من مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، دور رئيسي يتعين الاضطلاع به.

ودعم عملية الدوحة للسلام وإحراز تقدم فيها سيمضيان بعيداً صوب تحقيق الاستقرار في السودان، وبالأخص في دارفور. وانعدام الثقة العميق في ما بين

الأطراف يعيق إحراز التقدم. لذلك، نطالب الأطراف بالانخراط البنّاء والمفيد في عملية السلام.

واستمرار وجود الأمم المتحدة عن طريق بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مكمّل ضروري لعملية السلام. والمهم، مع ذلك، أن تكمّل الأمم المتحدة جهودها للسلام والأمن بتقديم مساعدة إنمائية كبيرة في دارفور. وسوف تظهر مكاسب السلام الحقيقية عندما يتحقق الانتعاش وإعادة البناء والتنمية بالترادف، وإلاّ فإن هدف الإدماج عن طريق العودة الطوعية للمشردين داخلياً قد يظل بعيد المنال.

وبالنسبة إلى الأمم المتحدة، سيعتمد النجاح في السودان على إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته ومرونته. وقد جرى توضيح هذه المسألة جيداً في تقرير برودي (انظر A/63/666)، وينبغي العمل عليه. وما يتصف بأهمية مماثلة هو الحاجة إلى النظر إلى أبعد من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين كوسيلة لدعم قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام. فالاتحاد الأفريقي يفتقر إلى القدرة على أن يضطلع لوحده بالمجموعة الواسعة من الأنشطة المرتبطة بالإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراع، وحل الصراع، وإعادة البناء بعد الصراع، في مناطق الصراع المنتشرة في جميع أنحاء أفريقيا. وآمل من مشاوراتنا اليوم أن تساعد في هذا الاتجاه.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بالترحيب بجميع الموقرين – الرئيس مبيكي، والسيد غمباري، والسيد منكريوس، والسيد باسولي – الذين قدموا إحاطات إعلامية إلى المجلس اليوم. إننا نقدر عملهم الدؤوب ونشكرهم على مشاطرتهم لنا أفكاراً وتوصيات قيّمة.

يقف السودان أمام مفترق طرق، ليس جغرافياً فحسب، وإنما سياسياً كذلك. فالتطورات التي ستتكشف في الأشهر المقبلة سوف تكون لها نتائج بعيدة الأثر وواسعة النطاق. ولقد استثمرت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي استثمارا كبيراً في تحقيق السلام في السودان، وأسفر ذلك الجهد عن مكاسب جمة. وتم إحراز تقدم هام مع تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وثمة معالم هامة تحققت من قبيل قرار أبيي والانتخابات الوطنية والرئاسية الأخيرة. وتم تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد، وبدأ تنفيذ عملية سياسية في دارفور، مع آليات محددة لمعالجة المسائل العالقة.

وعلى رغم جميع هذه الجهود التي تبذل في الاتجاه الصحيح، من الواضح أيضاً أنه سواء في دارفور أو في جنوب السودان، لا تزال الحالة عموماً هشة وخطيرة. فالاشتباكات المسلحة والعنف المنتشر على نحو واسع يعملان على إطالة أمد انعدام الأمن، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التشريد والإجرام. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير لتحقيق استقرار الحالة الأمنية.

إن تركيا ملتزمة بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه. من ناحية أخرى، ما زالت تركيا تقدم دعمها الكامل لاتفاق السلام الشامل منذ إبرامه. وفي الأشهر المقبلة، سوف يجري تركيز السياسة العامة في السودان واهتمام المجلس إلى حد بعيد على كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، وعلى معالجة الترتيبات التي تعقب الاستفتاء. وفي ذلك السياق، نعتقد أن الأمم المتحدة سوف تواصل تأدية دور مركزي ليس في المساعدة على بناء الائتمان والثقة المتبادلين بين الأطراف فحسب، وإنما أيضاً في المساعدة على إجراء المفاوضات وتوفير الدعم، إذا لزم الأمر، للاستفتاءات وعمليات المشورة الشعبية. ووجود الأمم المتحدة المستمر بعد الاستفتاءات سيكون كذلك حيوياً في مساعدة السودان على التحرك قدماً.

من جانب آخر، يتضح أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وتحقيق السلام، وجهود السلام في دارفور أمور منفصلة وإنما ليست عمليات يمكن التفريق بينها، رغم عدم مشابهة بعضها بعضاً. والركود الحاصل في أحدها يعيق على نحو ثابت التقدم في غيرها. لذلك، ومع أنه لا توجد صلة مباشرة، ينبغي بذل كل جهد لإيجاد علاقة تعزيزية وإيجابية متبادلة بين اتفاق السلام الشامل وعملية الدوحة للسلام.

وبالنسبة إلى دارفور، فإن عملية الدوحة حيوية ما دام الأمن لا يمكن أن يتحقق فعلاً في غياب تسوية سياسية شاملة. ويجب ممارسة ضغط دولي على جماعات المتمردين كي تشارك مشاركة بنّاءة في الدوحة. ويجب ألاّ يسمح لها بالرهان على الزمن لاحتمال سقوط اتفاق السلام الشامل. ومن شأن الإعلان الصريح الموجه إلى جماعات المتمردين بأن عملية الدوحة للسلام ليست مفتوحة باب العضوية إلى ما لا نهاية، وبأنه لا بديل لمحادثات السلام، أن يكون إعلاناً مفيداً.

وفيما يتعلق سواء باتفاق السلام الشامل أو بعملية الدوحة، المهم أيضا كفالة الإبقاء على الحوافز الصحيحة بالترافق مع الحفاظ على الائتمان والثقة المتبادلين. وفي الدوحة، لا بد للأطراف من التوصل إلى حالات مربحة لكل منها، حيث تُلبَى شواغلها الحقيقية وتوقعاتها العقلانية على النحو الواجب بحزمة حلول توفيقية مفيدة ونزيهة. وفي سياق اتفاق السلام الشامل، على كلا الطرفين أن يفهما أنه بصرف النظر عن نتائج الاستفتاءات والمشورة الشعبية، لا بد لهما من العيش معاً. وهذا الترابط هو حقيقة تم التوصل إليها للأسف نتيجة تفسيرات ساذجة لاتفاق السلام الشامل. ومن غير المجدي اعتبار النتيجة المحتملة للاستفتاء في الجنوب معروفة سلفاً. ويجب إفساح المجال لكلا الطرفين ليعرضا قضيتيهما، حسبما يتوخاه اتفاق السلام الشامل. وفي هذا السياق، لا بد من التوضيح مرة أخرى أن الاستفتاء في الجنوب لا يؤدي إلى وضع نهائي، إنما هو جزء من عملية أكبر تتعين إدارتها بعناية فائقة.

وفي ذلك الصدد، ومثلما ذكر زميلي البريطاني، إن لقيادة المجلس سياقاً استراتيجياً، ولا بد لنا من التأكيد على ألا ينظر إلى انخراط الأمم المتحدة في السودان بأي حال من الأحوال على أنه حكم مسبق على نتيجة الاستفتاء.

وفي الوقت نفسه، سواء كفلت ذلك الأمم المتحدة أو حكومة السودان أو حكومة جنوب السودان، ينبغي إيلاء حماية المدنيين والمساعدة الإنسانية أعلى أولوية. وفي المضي قُدما بالعملية، سيكون من المهم جدا أيضا تشجيع الملكية الوطنية للمسائل الراهنة، بما في ذلك على الصعيد الشعبي، لأنه في نهاية المطاف لا يمكن إيجاد حلول حقيقية للمشاكل الراهنة، سواء كانت في دارفور أو فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل، إلاّ من جانب أبناء السودان أنفسهم.

وأخيراً سيكون من المهم الأخذ في الحسبان بفعالية العديد من الديناميات الإقليمية القائمة، ودمج النُهج الإقليمية بنجاح ومعالجة الشواغل، سواء كانت شواغل لدى البلدان المجاورة أو لدى منظمات من قبيل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في الحلول التي يجري العمل عليها حالياً في السودان، كلها ستساعد على منع ظهور مشاكل أكبر في العملية فيما بعد. وفي هذا الصدد، ما انفكت تركيا تعتقد بأن تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور هام للغاية بأكمله. إن ذلك التقرير بالذات في استنتاجاته وتوصياته يشكِّل نقطة مرجعية لجميع أطراف الصراع في السودان. وارتكازاً على التقرير فإن مواصلة القيادة الفاعلة من جانب فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي ستكون حيوية لكفالة إحلال السلام والاستقرار في السودان.

سأختتم كلمتي بإبداء ملاحظة مفادها أن المجتمع الدولي ما انفك يؤيد اتفاق السلام الشامل لأنه جلب السلام للسودان. والاختبار الحقيقي لاتفاق السلام الشامل وطرفيه لن يتمثل في التوصل إلى نتيجة محددة في الاستفتاء، بل في إمكانية استدامة السلام. وهذا بالطبع سيتوقف بدرجة كبيرة على الخيارات التي سيطرحها طرفاً اتفاق السلام الشامل. وتلك الخيارات ستشكِّل رد المجتمع الدولي على التطورات في عام ٢٠١١. ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالاشتراك مع المجتمع الدولي كفالة أن تكون الخيارات التي طُرحت الآن هي نفس الخيارات التي تؤيد السلام والاستقرار والوئام والازدهار من خلال الحل التوفيقي والاحترام والتفاهم المتبادلين. وينبغي للمجلس والمجتمع الدولي أن يكفلا التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، بينما يتحليان في الوقت نفسه بالحكمة السياسية وبُعد النظر والمرونة عندما يقتضي الصالح العام ذلك. وفي نهاية المطاف، الهدف هو توفير إطار عمل يمكن فيه كفالة التعايش السلمي في شمال السودان وجنوبه في الأجل الطويل، بغض النظر عن الشكل الذي يتناسب على أفضل وجه مع آمال الشعب السوداني.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس مبيكي والسيد منكريوس والسيد غمباري والسيد باسولي على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة النظر. إنها فرصة نادرة وقيمة أن يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من أربع جهات فاعلة رئيسية تعمل بصورة جماعية من أجل إحلال السلام في السودان. وتبين بوضوح الإحاطات الإعلامية لهذا اليوم أن كل متكلم، في إطار ولايته وطاقته، يسهم إسهاماً كبيراً وبطريقة مكملة في إحلال السلام والأمن في السودان وفي المنطقة بأسرها. أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعملهم القيم، وأشيد أيضاً بجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين هناك في ظل ظروف عصيبة.

إن الأطراف السودانية المعنية ما برحت منذ عام ٢٠٠٥، تبذل جهودا مضنية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل على الرغم من الصعوبات الجمة التي واجهتها. وتشيد اليابان بجهود جميع الأطراف السودانية والجهود التي بذلتها الكيانات الدولية المعنية. ومن الجدير بالذكر أن تعيين أعضاء في لجنة الاستفتاء في جنوب السودان شهادة على تلك الجهود. والمحرك الرئيسي لإحلال السلام في السودان لا بد أن يكون أبناء الشعب السوداني أنفسهم. أما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره فتقوم بدور داعم بمساعدتها للجهود الوطنية التي يبذلها أبناء الشعب السوداني.

إن الاستفتاء المزمع عقده في كانون الثاني/يناير من العام المقبل يمثِّل ذروة تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وينبغي لنا تقديم كل دعم ممكن لإنجاحه. ونؤيد أيضاً اتفاق الأطراف المعنية في اتفاق السلام الشامل ونشجعها على الدخول في مناقشة بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وإذا ما طُلبت الوساطة واقتضى الأمر ذلك، فإننا نأمل أملاً كبيراً بأن يقوم الرئيس مبيكي بدور بوصفه وسيطاً بين الأطراف. ونضع ثقتنا في حكمته وتوجيهه

من المهم للغاية أن تقبل الأطراف المعنية نتيجة الاستفتاء وتحترمها، بغض النظر عن النتيجة، ونحض الأطراف في اتفاق السلام الشامل والمجتمع الدولي على الإبقاء على علاقات بناءة وتعزيز هذه العلاقات. وارتكازاً على هذا المبدأ، أود أن أشجع البلدان المجاورة للسودان والاتحاد الأفريقي بشكل خاص، على دعم شعب السودان من أجل إحلال الاستقرار في ذلك البلد.

ومن المهم أيضاً البدء في استكشاف دور الأمم المتحدة في المستقبل وذلك بتنسيق وثيق مع الأطراف المعنية. ولا بد من زيادة الائتمان والثقة بين الشمال والجنوب خدمة لمصالحهما المشتركة. وللقيام بذلك، من المهم بشكل رئيسي

دراسة المسائل التي طرحتها الأطراف في اتفاق السلام الشامل، وهي مسائل متعلقة بالأمن على طول الحدود بين الشمال والجنوب؛ والنفط وخطوط الأنابيب؛ والجنسية وحرية التنقل. ولا بد من وضع إطار عمل للقطاعات السكانية القريبة من الحدود لمناقشة المسائل المشتركة بصراحة والنهوض بالحوار المنتظم. وتعلِّق اليابان أولوية خاصة على تنمية الموارد البشرية في الشمال والجنوب من خلال التدريب وتوفير العمالة. ونحض المجتمع الدولي على الإسراع في جهوده لتقديم الدعم في هذا المجال.

وهناك توافق آراء على أهمية إحلال سلام شامل في دارفور. فاستئناف عملية سلام الدوحة خطوة طيبة تمت بفضل الجهود التي قادها السيد باسولي ووزير خارجية قطر المحمود. وأود أن أكرر مناشدته لجميع الأطراف – حركة التحرير والعدالة وحركة تحرير السودان وغيرهما – المشاركة بفعالية في هذه العملية. وينبغي أيضاً أن يتواصل الحوار مع مجموعة السيد ميناوي بشأن توقيع اتفاق سلام مع الحكومة. وإني لعلى ثقة بأن السيد غمباري سيبذل كل ما بوسعه لتعزيز الحوار من أجل إحلال السلام على المستوى الشعبي.

نشعر ببالغ القلق حيال تدهور الحالة الأمنية في دارفور. إن حركة العدل والمساواة تعمل حاليا على تصعيد عملياتها العسكرية الهجومية وتوسيع مجال نشاطها إلى ما يتجاوز دارفور. ومن بين أسباب ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة في دارفور وفي الجنوب. وعلينا أن نعمل الآن على إنفاذ الحظر وتدابير الجزاءات الأخرى بتعزيز تأييد منظمات المجتمع المدني والعمل معها. فاستقرار السودان في المستقبل يتوقف على إحلال السلام الدائم في دارفور وقيام علاقات بناءة بين الشمال والجنوب. وكل ممثل هنا اليوم يقوم بدور هام في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام والأمن والتنمية في السودان. إن تنسيقهم وتعاونهم الوثيقين فيما بينهم جوهري لذلك.

أختتم كلمتي بتكرار التزام اليابان القوي بالسلام المستدام والازدهار في السودان.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بمشاركة مَن سبقني من المتكلمين الإعراب عن ترحيبي الحار بالرئيس ثابو مبيكي. وتشيد البرازيل بقيادته وبالعمل الرائع الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. وأشكر الممثل الخاص إبراهيم غمباري وهيلي منكريوس ورئيس الوسطاء المشترك جبريل باسولي على بياناتهم. والأهم من ذلك نشيد بهم على عملهم القيِّم.

إن هذه الجلسة تجسد وترسخ النهج المتكامل والجديد نسبياً الذي تنتهجه الأمم المتحدة نحو الشؤون السودانية. وهذا نهجٌ حتمي لأن العديد من الأزمات السودانية مجرد مظاهر مختلفة لتوتر بين المركز والهامش في السودان، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. والإحاطة الإعلامية لهذا اليوم التي تحتفل أيضا بالشراكة المثمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تجمع بين سلطة مجلس الأمن النابعة من الميثاق والإلمام الواسع للاتحاد الأفريقي بالسياق السياسي والثقافي الذي تحدث فيه المنازعات الأفريقية، والتصميم الأفريقي على القيام بدور نشط وفعّال في تسوية تلك الصراعات. وفي السودان، بصفة خاصة، تلك الشراكة لا غنى عنها، نظراً لأهمية شؤون البلد ليس بالنسبة للمنطقة المجاورة مباشرة فحسب، بل بالنسبة للقارة بأسرها.

وتمثِّل هذه الجلسة أيضا جهداً يبذله مجلس الأمن استباقا للأحداث ومن أجل الانخراط الحقيقي في الدبلوماسية الوقائية. ويشجع وفد بلدي المجلس على ممارسة هذه العملية فيما يتعلق بالمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعماله، التي تتطلب نفس النوع من المواقف الاستشرافية.

وأود أن أعلّق بإيجاز على عدد من جوانب المسألة المعروضة علينا الآن. فيما يتعلق بالسودان ككل، فإننا نولي أهمية كبيرة للتنسيق فيما بين مختلف الأطراف الدولية الفاعلة المعنية. فإذا كان للإجراءات الدولية أن تكون فعالة على نحو كامل، فإن علينا التعامل مع السودان ليس بطريقة كلية فحسب، بل يجب أيضا أن نكفل لحركة المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية، وبعثات حفظ السلام، وأفرقة الوساطة والممثلين الخاصين، والمانحين والجهات صاحبة المصلحة الأخرى أن تسير في الاتجاه ذاته وأن يدعم بعضها البعض الآخر. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن نعتمد على آليات تنسيق ملائمة.

لقد كان الدعم المنسق جيدا من جانب المجتمع الدولي أساسيا في تحقيق النتائج الإيجابية للمفاوضات التي أدت إلى اتفاق السلام الشامل. ويستدعي التنفيذ الكامل للاتفاق القدر نفسه من وحدة الهدف، لا سيما فيما يتعلق بمساعدة الطرفين على التغلب على خلافاتهما وعدم الثقة فيما بينهما. وهذا أمر أساسي ليس لمساعدتهما على اتخاذ القرارات الصعبة التي ما زالت ماثلة فحسب، بل أيضا من أجل بناء علاقات مثمرة وتعاونية بعد الاستفتاء. وقد مثّلت الاجتماعات المعقودة في أديس أبابا في مطلع أيار/مايو، ولا سيما الاجتماع الاستشاري المعقود في ٨ أيار/مايو، خطوات إيجابية في الاتجاه الصحيح. والتحدي الماثل الآن هو أن نكفل لتلك المبادرات أن تكون مركّزة وفعالة وأن تعقبها أعمال المتابعة المناسبة.

والأمر الآخر المتسم بأهمية قصوى هو كفالة أن تكون عمليتا الاستفتاء ليستا نزيهتين وموثوقاً بهما فحسب، بل أيضا أن ينظر إليهما على أنهما كذلك فعلا من جانب الطرفين والسكان. ويجب أن تكون الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الطرفين، بناء على طلبهما، في كل ما يحتاجان إليه، بما في ذلك فيما يتعلق بتحديد طرائق إجراء عمليتي الاستفتاء والمشاورات الشعبية.

كما ينبغي أن تقدم المساعدة بناء على طلب الطرفين لتيسير ترتيبات تقاسم الثروات، وتقاسم السلطة، وحقوق المواطنة، والحدود والعملة، في جملة من المسائل الحساسة الأخرى، بصرف النظر عن نتائج الاستفتاء في الجنوب. وغني عن القول إن تلك المساعدة يجب أن تتوافق بشكل دقيق مع اتفاق السلام الشامل ويجب ألاّ تستبق نتائج عمليات الاستفتاء والمشاورات الشعبية أو تؤثر عليها. إن الحياد الصارم من جانب الأمم المتحدة هو الشرط السياسي الذي لا غنى عنه في هذه العملية الدبلوماسية الوقائية.

إن القبول الواسع بنتائج استفتاء الجنوب وتنفيذه في الوقت المناسب سيعتمد أيضا على وجود بيئة تتسم بالحد الأدنى من الطابع السلمي. ولهذا الغرض، سيكون من الأهمية بمكان تكثيف الجهود لمواجهة التحديات المباشرة المتمثلة في عدم الأمن الغذائي، والصدامات القبلية، والمؤسسات الأمنية الهشة. إن بعثة الأمم المتحدة في السودان والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لهم دور هام بصفة خاصة في هذا المجال. وستكون هناك حاجة إلى شيء من الاستقرار في الفترة التي تعقب الاستفتاء.

وهذا يعني أن وجود الأمم المتحدة في السودان ربما سيكون مطلوبا في الفترة التي تعقب الفترة الانتقالية المنشأة عملا باتفاق السلام الشامل بغية المساعدة على صون السلام، وتوفير الأمن وتنفيذ نتائج الاستفتاء بصرف النظر عن النتيجة التي سيسفر عنها. وينبغي لذلك الوجود أن يعتمد إلى حد كبير على الموارد المادية والبشرية المتاحة حاليا لبعثة الأمم المتحدة في السودان. ونظراً للوقت الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة لتعبئة ونشر الموارد في الميدان، من المهم أن تطور الأمانة العامة خططاً بديلة قوية، وإذا لزم الأمر، أن

تقدم للدول الأعضاء، حسبما يكون مناسبا، تقييما كاملا لاحتياجات البعثة الإضافية. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يبدأ التفكير بشأن الدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، سواء في سيناريو الوحدة أو سيناريو الانفصال.

وأخيرا أود أن أقدم بعض الملاحظات فيما يتعلق بدارفور. إن التوصل إلى اتفاق سلام قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أمر هام للغاية. فإذا ما تبين استحالة تحقيق ذلك، فإن من الضروري على الأقل تحقيق وقف ثابت لإطلاق النار. إننا نؤيد تأييدا كاملا جهود الوساطة لتشجيع تمثيل موحد لحركات التمرد. كما أن الإنفاذ الملائم لحظر توريد الأسلحة يمثّل أمرا أساسيا. ونؤيد، كذلك، التدابير المتخذة لكفالة المشاركة على أوسع نطاق ممكن للمجتمع المدني في دارفور في عملية البحث عن السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان، الصادر أثناء زيارة الرئيس مبيكي إلى الخرطوم في الأسبوع الماضي، بشأن عقد مؤتمر أبناء دارفور. ويأمل وفد بلدي أن يناقش المشاركين في تلك المبادرة مسائل كفالة التمثيل السياسي للجماعات التي استبعدت من انتخابات نيسان/أبريل الماضي.

إن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، وإنهاء الصراع في دارفور يمثّلان تحديين هائلين. وإذا ما نجحنا في ذلك، سنكون قد قطعنا شوطا كبيرا نحو المساعدة على تحقيق السلام الدائم والاستقرار الطويل الأمد في القارة الأفريقية بأسرها. ولا يسعنا إلا أن ننجح.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أرحب بالرئيس ثابو مبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور، وبالسيد هيلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالسودان، والسيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، والسيد جبريل باسولي، رئيس فريق الوساطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، وأن أشكرهم على وجودهم معنا اليوم وعلى البيانات التي قدّموها. وأود أن أشيد بهم وبموظفيهم على ما يبذلونه من جهود بلا كلل. ويمثل هذا الحضور الرفيع المستوى إشارة إلى التزامنا بالعمل مع الشعب السوداني من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها. إن جلسة اليوم تمثّل أيضا رمزاً هاما للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. إننا نشكر المملكة المتحدة ولبنان على هذه المبادرة الهامة.

إن عام ٢٠١٠ يمثل عاما أساسيا بالنسبة للسودان. وعندما تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل، تعهد الطرفان بالقيام بكل ما في وسعهما لجعل الوحدة أمرا جذابا. وينص اتفاق السلام الشامل على أن شعب جنوب السودان يمكنه أن يختار الوحدة أو الانفصال في استفتاء عام يجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. إننا نتوقع من الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي يتضمن إجراء استفتاء موثوق به والالتزام بنتائجه.

وسيكون ذلك أيضا تحديا للاتحاد الأفريقي، وبشكل تكميلي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسيكون من المهم أن يقيما ويحافظا على علاقات عمل سلسة مع كلا الجانبين، وأن نقدم دعمنا الكامل لتلك الجهود.

وبدون استباق نتائج الاستفتاء، يجب أن يكثف المجتمع الدولي دعمه وجهوده الدبلوماسية في الفترة التي تسبق إجراؤه. ويتعين تطبيق الدروس المستفادة من عمليات الانتخاب. ويجب تسوية المسائل المعلّقة في تطبيق اتفاق السلام الشامل بين الطرفين. وتتضمن تلك المسائل التحضير للاستفتائين، والمشاورات الشعبية، وأبيي، وتقاسم الثروة، وتقاسم النفط وترسيم الحدود. ومن المنطقي أن يتضمن وضع الخطط البديلة سيناريو التصويت لصالح استقلال

جنوب السودان ودعم الحكم الرشيد في إطار جميع النتائج المحتملة.

ويجب أن نعمل لتلافي نشوب الصراع، وحماية الأرواح وكفالة الاستقرار الإقليمي. وينبغي كفالة حماية وأمن المدنيين بشكل كامل في ظل جميع الظروف. ومن المهم، في هذا الصدد، توفير الدعم من جانب بعثة الأمم المتحدة في السودان، وأود أن أعرب عن تقديري لما أبلغنا به الممثل الخاص، السيد منكيريوس، اليوم عن جهود البعثة لتطوير استراتيجية حماية على نطاق البعثة بأسرها.

ويساور القلق النمسا حيال زيادة أعمال العنف في جنوب السودان. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن احتواء العنف وكبح انتشار الأسلحة على حكومة جنوب السودان، يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز دعمها، بما في ذلك من خلال الإصلاح الفعال لقطاع الأمن.

ومع أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل والتخطيط لفترة ما بعد الاستفتاء يتسمان بطابع الإلحاح البالغ، فإننا يجب ألاّ نغفل تنسيق المبادرات المتزامن لتسوية الصراع في دارفور. وقد أحرز تقدم كبير على صعيد تحسين العلاقات بين السودان وتشاد. غير أن الوضع الأمني في دارفور، كما ذكر المتكلمون الآخرون، قد ازداد سوءا، حيث تم تسجيل أكبر عدد من الضحايا في أيار/مايو منذ بدء عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وعمليات القتال الأخيرة بين المتمردين والحكومة ألقت بظلالها على التقدم المحرز في محادثات الدوحة بشأن السلام في دارفور.

ونحث جميع الأطراف على الإحجام عن الأعمال العدائية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون هناك حل غير سلمي لأزمة دارفور، ويجب على جميع الأطراف الانضمام إلى عملية السلام.

وندعم بقوة جهود كل من كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد جبريل باسولي، والممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد إبراهيم غمباري. وفي الوقت نفسه، لا يستطيع المجتمع الدولي انتظار إبرام اتفاق سلام في الدوحة لاتخاذ الإجراءات لتحقيق الاستقرار وتحسين الظروف المعيشية لسكان دارفور. يجب علينا التوصل إلى توافق في الآراء بشان المضي قدما في نهج مكمّل لجهود الدوحة في الميدان لتحسين الأمن وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية مع القيام بتنمية هادفة. وهناك ضرورة إلى الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش المبكّر. ويجب علينا أن نعمل من أجل حلول مستدامة، وتدعم النمسا قيام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدور في هذا الصدد.

وعلينا أيضا ألاّ ننسى اللاجئين السودانيين في تشاد. ويجب استكشاف الخيارات من أجل عودتهم الآمنة والطوعية، ويجب أن يكون لهم دور في عملية السلام. ويُسهم ضعف مؤسسات سيادة القانون وحقوق الإنسان في الفجوات الكبيرة في حماية المدنيين. ولم تتم بعد معالجة العنف ضد المدنيين، لا سيما العنف ضد النساء، ويفلت مرتكبو هذا العنف من العقاب. ويجب على حكومة السودان معالجة أوجه القصور بصورة عاجلة وبطريقة شاملة وفعالة. ويمكن أن يكون استمرار الهجمات وعرقلة تنقل العملية المختلطة وأنشطتها، وكذلك الهجمات على المدنيين واختطافهم، من الشواغل الكبيرة، ويجب على حكومة السودان أن تقوم بكل ما في وسعها لتحسين الحالة الأمنية ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

ويتعين أيضا على أية عملية للسلام المستدام أن تعالج مسألة العدالة والمساءلة، وتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويحظى الفريق الرفيع المستوى

التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس مبيكي، بدعمنا التام للأنشطة التي يقوم بها لتحقيق هذا الهدف وللدور الذي يضطلع به في التحول الديمقراطي في السودان. وندعم، بصورة خاصة، التوصية التي قدمها الفريق بشأن ضمان المساءلة عن إرث الانتهاكات الماضية وذلك لكفالة مستقبل سلمي في السودان. ونشجع حكومة السودان على تنفيذ توصيات الفريق بقيادة الرئيس مبيكي، لا سيما في قطاع العدالة.

لقد أحاطت النمسا علما مع القلق بالقرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ والإحاطة الإعلامية التي قدمها المدعي العام مورينو – أوكامبو بشأن هذا الموضوع للمجلس يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.6336). ونود أن نشدد على ضرورة أن تتعاون حكومة السودان وجميع الأطراف الأخرى في الصراع في دارفور مع المحكمة الجنائية الدولية تعاونا تاما. ويجب على المجتمع الدولي، إلى جانب حكومة السودان، الاستمرار في العمل لتعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء البلاد.

وبلدي على قناعة تامة بأن السعي من أجل السلام وضمان العدالة عمليتان تعززان بعضهما بعضا. والحقيقة أنه، في النتيجة النهائية، يمكن للعدالة أن تنتعش بصورة أفضل في جو من السلام، لكن من الواضح في الوقت نفسه أنه لن يكون هناك سلام دائم بدون العدالة.

ويشكر وفد بلدي المملكة المتحدة على صياغة البيان الرئاسي، الذي نؤيده.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أرحب بفخامة الرئيس مبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بشأن السودان؛ والسيد منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد غمباري، الممثل الخاص المشترك؛ والسيد باسولي، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

إن اتفاق السلام الشامل، الذي هو أساسي ولا غنى عنه للسلام والاستقرار في السودان، قد وصل إلى مرحلة حرجة. ففي مجرد ما يزيد عن ستة أشهر، سيتم إجراء استفتاءين من شأنهما أن يقررا شكل السودان في المستقبل. وأود أن أؤكد مجددا دعم البوسنة والهرسك لتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا تاما.

وتحيط البوسنة والهرسك علما على نحو إيجابي بالتقدم الذي أحرزه طرفا اتفاق السلام الشامل بشأن عدد من المسائل، بما فيها اعتماد القوانين ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان أن يشارك طرفا اتفاق السلام الشامل بصورة بناءة وذلك لمعالجة المسائل العالقة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويجب أن تكون الأولوية لترسيم الحدود وتهيئة الظروف لإجراء الاستفتاءين بسلام، ووضع الترتيبات لمرحلة ما بعد الاستفتاء.

إن مستوى التعاون بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في مرحلتي ما قبل وما بعد الاستفتاء لن يقرر مصير السودان فحسب بل مصير المنطقة بأسرها. ويحدونا الأمل في أن يقوم طرفا اتفاق السلام الشامل بحل المسائل العالقة بصورة أخوية وسلمية لصالح شعبيهما.

ويجب أن يكون واضحا أنه لا يوجد خيار يترك أي طرف خاسرا. فإذا سادت الوحدة، فإنه يجب وضع نظام لتقاسم السلطة بصورة عادلة. وفضلا عن ذلك، ينبغي احترام التنوع في جميع المناطق والمساواة بينها، بما فيها منطقة دارفور. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا تم اختيار الاستقلال،

يجب أن يتحد الطرفان حول قيم ومبادئ العلاقات الأخوية والتعاون الجيد.

إن السودان نموذج جيد للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فالتناغم بين منظمة عالمية ومنظمة إقليمية وتعاونهما في دارفور من خلال بعثتهما المختلطة، وهي العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لم يسهما في تحسين الحالة في الميدان فحسب، بل عززا الأمل ومهدا الطريق لإحلال السلام كذلك. وستساعد الخبرات المكتسبة من هذا المسعى المشترك في استباق إيجاد الحلول للصراعات والأزمات الأخرى في أفريقيا.

ولا بد من التوصل إلى حل عادل لسكان دارفور، الذين يعانون منذ زمن طويل. ويجب أن يشمل الحل الدائم لدارفور المشاركة المتساوية من قبل شعب دارفور في عملية صنع القرار وتهيئة الظروف التي ستحول أي تهميش لدارفور وشعبها. وهناك أعداد كبيرة من السكان في المناطق المتضررة والأشخاص المشردين داخليا لم يشاركوا في الانتخابات التي أجريت في شهر نيسان/أبريل. ولمعالجة هذه المسألة، يجب على حكومة السودان إيجاد طريقة لكفالة إدماج أصواتهم في العملية السياسية.

وتدعم البوسنة والهرسك العملية السياسية وجهود الوساطة في الدوحة. ومن الحيوي أن تتم عملية سلام الدوحة في حدود الجدول الزمني لاتفاق السلام الشامل. وبما أن الأطراف قد أهدرت فرصة الانتهاء من محادثات السلام قبل الانتخابات، فإنه قد أصبح الآن من الأساسي التوصل إلى اتفاق سلام شامل لدارفور في أقرب وقت ممكن وذلك لضمان تنفيذ بنوده قبل إجراء الاستفتاء. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بصورة بناءة للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي ووضع حد للصراع في دارفور.

ونشيد بالفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي وجهوده للكشف عن الأسباب الجذرية للصراع في دارفور وصياغته الرائعة للتوصيات بغية تسويته. ولقد أسهمت أيضا استنتاجات الفريق إسهاما كبيرا في تحسين فهم الحالة في السودان برمته.

ومن الضروري في هذا الوقت الحرج، وبغض النظر عن مركز جنوب السودان في المستقبل، أن تولى الأولوية لبناء قدرات سلطاته وذلك لتوفير الأمن وإيصال الخدمات إلى السكان. ولن يسهم في السلام والاستقرار في المنطقة سوى جنوب السودان الذي تتوفر له مقومات البقاء وله هيكل محلي قوي.

وترحب البوسنة والهرسك بالتحسن في العلاقات بين تشاد والسودان وتأثيرها الإيجابي على عملية سلام الدوحة. فقد كان لتعاونهما على امتداد الحدود أثر إيجابي على الحالة الأمنية في الميدان. وسيكون هناك دائما ترابط بين الحالة في السودان والسلام والاستقرار في المنطقة. وسيقوم شعب السودان بحل مشاكله، غير أن بيئة مؤاتية في المنطقة ستيسر أيضا التطورات الإيجابية في السودان.

لقد نظر فريق الاتحاد الأفريقي بحكمة في الترابط بين السلام والعدالة والمصالحة في السودان. ويجب على السودانيين أن يجدوا بأنفسهم، وبمساعدة من المجتمع الدولي، التوازن الذهبي فيما بين السلام والعدالة والمصالحة وذلك للدخول في المرحلة الجديدة للسودان الديمقراطي والمزدهر.

وفي هذه المرحلة، من الحيوي أن تستخلص حكومتي السودان وجنوب السودان، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين، الدروس من الانتخابات التي أجريت في شهر نيسان/أبريل، وأن تستعمل جميع الموارد للاستعداد بصورة أفضل لإجراء الاستفتاءين في أبيي وجنوب السودان.

ومما يثلج الصدر أن بعثة الأمم المتحدة في السودان قد استوفت فريقها المكلف بالتحضير للاستفتاءين.

وفي الختام، في هذا الوقت الحرج، تستحق جميع عمليات السلام في السودان – وهي حل الصراع في دارفور، واتفاق السلام الشامل، والعلاقات بين الشمال والجنوب – الاهتمام التام من المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نساعد جميعا شعوب السودان على شق طريقها نحو مستقبل أفضل لبلدها وللمنطقة برمتها.

السيد لي باوندونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن قضية السودان. وأرحب في جلسة اليوم بوجود السيد مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، وبالممثل الخاص للأمين العام منكريوس، وبالممثل الخاص المشترك غمباري وبكبير الوسطاء المشترك باسولي. وأشكرهم على عملهم بشأن تسوية قضية السودان.

لقد كرس مجلس الأمن طاقة هائلة لقضية السودان. وفي هذه المرحلة الحرجة لعملية السلام في السودان، أود أن أؤكد على النقطتين التاليتين: أولا، إن قضية السودان معقدة ولكن تم إحراز تقدم. والسودان هو أكبر بلد في أفريقيا. وصون السلام والاستقرار فيه سيؤثر على حالة السلام العامة في منطقته وفي القارة الأفريقية. وبفضل الجهود الدؤوبة للمجتمع الدولي، تم بشكل أساسي وضع التدابير الإطارية بشأن قضية السودان وتنفيذها يمضي قدما. وأحرز تقدم في عمليات انتشار عمليات حفظ السلام والمفاوضات السياسية في منطقة دارفور. وأجريت بنجاح الانتخابات الوطنية في السودان والاستعدادات مستمرة لإجراء الاستفتاء في الجنوب بوصفه الخطوة النهائية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وهذه التطورات تدل على أن شعب السودان يريد تحقيق الاستقرار وأن هناك تأييدا عاما قويا للتسوية السياسية لقضية السودان.

ومع ذلك، فإن قضية السودان قضية معقدة. وتسويتها بشكل مرض ستضع على المحك الحكمة السياسية للأطراف المعنية. وفي الأشهر المقبلة، ستكون التحديات أكثر جسامة. ونحن نعتقد أنه، ما دامت الأطراف المعنية تمنح الأولوية لتحقيق السلام والاستقرار في السودان وأفريقيا، وتتعاون بحسن نية ويقترب كل واحد منها من الآخر، سيصبح من الممكن التصدي بنجاح للصعوبات والتحديات في المرحلة النهائية لعملية السلام في السودان.

ثانيا، من الضروري أن يستخدم بشكل كامل الدور الفريد للاتحاد الأفريقي في قضية السودان، على النحو الذي تجلى في الممارسة الدبلوماسية التي جرت في الأعوام الأخيرة في أفريقيا في مجال صون السلام والأمن. والمشاركة الشاملة للاتحاد الأفريقي في قضية السودان مشاركة غير مسبوقة. فقد بدأ الاتحاد الأفريقي عمليات حفظ السلام في دارفور واضطلع بدور فرقة الإطفاء في احتواء الصراع الدائر في دارفور. وأنشأ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نموذج عمليات حفظ السلام المشتركة في دارفور. والآلية الثلاثية لحكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تزاول عملها بشكل فعال بشأن دارفور. وفي كل هذا، اضطلع الاتحاد الأفريقي بدور الربط والصلة في العملية الدولية بشأن قضية السودان. وهذا النموذج للتعاون زود المجتمع الدولي بتجربة جديدة في التعامل مع النقاط الساخنة الإقليمية.

وخلال العام الماضي، قام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، في ظل رئاسة مبيكي، بدراسة قضية السودان بشكل معمق وقدم اقتراحات شاملة وعملية بشأن تحقيق السلام والمصالحة من خلال التعاون في السودان. ونحن نتوقع من الاتحاد الأفريقي أن يواصل الاضطلاع بدور هام في المرحلة المقبلة لعملية السلام في السودان. ونعتقد أن الاتحاد الأفريقي سيكلل بالمزيد النجاح في صون السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

وعملت الصين بدون كلل على تشجيع التوصل إلى التسوية المناسبة لقضية السودان. وشاركنا مشاركة فعالة وشجعنا نظام المسارين والآلية الثلاثية بغية بناء إطار للتعاون الدولي بشأن دارفور. ووقف حفظة السلام الصينيون دائما في الخط الأمامي لحفظ السلام الدولي في السودان. وقدمت الحكومة والقطاع الخاص إسهامات عملية في التنمية الاقتصادية للسودان وفي تحسين حياة السكان.

ونحن ندعم بصدق اضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور هام في قضية السودان في المستقبل. وستواصل الحكومة الصينية العمل بطريقة تتسم بالمسؤولية للتعزيز الفعال لعملية السلام في السودان ولتقديم إسهاماته بالذات في صون السلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إننا نرحب بحضور الرئيس مبيكي ونشكره على إحاطته الإعلامية. كما نشكر السيد منكريوس والسيد غمباري والسيد باسولي. ونحن ممتنون لهم على إحاطاتهم الإعلامية، لأنها جميعا ترمز إلى عمل المجتمع الدولي. فأعمالهم فيما يتعلق بالحالة في السودان تشكل إسهامات قيمة للغاية في عمل هذا المجلس سعيا لتحقيق السلام والعدالة في ذلك البلد.

وكما ذكر، فإن السودان يواجه مرحلة فاصلة في مستقبله. وإذ نمضي قدما نحو استكمال الفترة الانتقالية التي حددها اتفاق السلام الشامل، لا تزال التحديات التي تواجه تدعيم السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد تحديات واسعة. وقبل ستة أشهر من إجراء الاستفتاء الوطني، تشكل الحالة تحديا رئيسيا ليس للبلد فحسب، ولكن أيضا للمجتمع الدولي، الذي يتحمل المسؤولية عن ضمان رفاه الشعب السوداني. ومن ثم، من المتوقع تقديم استجابة حسنة التوقيت ومنسقة من الأمم المتحدة وشركائها بغية تجنب أي احتمال للعودة إلى الصراع المسلح الذي يواجهه الآلاف من السودانيين لفترة زادت على عقدين.

واليوم، نحن نقوم بتحليل الخيارات المختلفة للتعاون مع السودان. وبالرغم من أن الآراء قد تختلف عندما يتعلق الأمر بتحديد الأولويات، فإن القاسم المشترك لا يزال هو ضمان مستقبل أفضل للشعب السوداني من خلال تحقيق السلام والحوار والاحترام المتبادل فيما بين الأطراف.

وأحرز الطرفان بعض التقدم الهام منذ بدء تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك عناصر هامة للاتفاق لم تستكمل إلى حد كبير بسبب عدم الثقة بين الموقعين على الاتفاق. وهذه هي العقبة الأولى التي علينا أن نتجاوزها في الأشهر المقبلة إذا أردنا تهيئة الظروف لإجراء استفتاء ناجح. ونحن متفقون على أن أولوية بعثة الأمم المتحدة في السودان في الأشهر المقبلة يجب أن تكون الإعداد للاستفتاء. والدعم اللوجستي والأمني الذي يمكن أن تقدمه البعثة للطرفين بالغ الأهمية لضمان المشاركة الكاملة والسلمية في الاستفتاء. والدروس المستخلصة من عملية الانتخابات الأخيرة، وبخاصة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين ونقل المعدات، ستمكن البعثة من التصدي بشكل أفضل للصعوبات على أرض الواقع.

وبالرغم من ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار للموارد المتوفرة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، علينا ألا ننسى أنه يجب أن ترافق جميع الجهود المبذولة حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، لأن كلا الأمرين عنصران مكملان لنجاح التصويت. ولا بد أن يكون لدى الطرفين رؤية واضحة بشأن الإطار الذي ينبغي أن ينظم العلاقات بينهما بعد إجراء الاستفتاء. وعلى المجتمع الدولي بذل

قصارى جهده لتيسير الحوار بين الطرفين ولتقديم المساعدة عند طلبها من أجل التوصل إلى اتفاق مرض قبيل الاقتراع.

وبينما يمضي قدما تنفيذ أحكام الاتفاق، ستتاح للأمم المتحدة فرصة التعاون في مجالات أخرى هامة للغاية، ومن بينها وضع خطط للطوارئ وبناء قدرات حكومة الجنوب بحيث تتمكن من تقديم الخدمات الأساسية التي يتطلبها السكان. وينبغي أن يكون وضع خطط شاملة للطوارئ على الصعيد الوطني إحدى أولويات المنظمة في الأشهر المقبلة. وأيا كانت النتيجة النهائية للاستفتاء، على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للاستجابة بسرعة وفعالية لأي سيناريو.

وعلى مدى سنوات، شغلت الحالة المفجعة في دارفور ضمير الملايين في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في بلدي، حيث دعت قطاعات عريضة للمجتمع مجلس الأمن إلى ضمان حماية السكان المدنيين وإلى التشجيع بقوة على التوصل إلى حل دائم للصراع.

واليوم، تكتسي تلك الدعوة أهمية خاصة لأن آلاف اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في تلك المنطقة من السودان سيجدون أنفسهم متضررين من القرارات الاستراتيجية التي ستتخذها المنظمة عقب هذه المناقشة؛ ومن ثم يلزم اتخاذ نهج موسع نحو الحالة في دارفور. ولا بد من ربط ما يحصل في دارفور بالسياق الواسع لما يحدث في بقية السودان.

ويجب أن يرافق تلك الرؤية الكلية إعادة تنظيم مختلف جهود الأطراف الفاعلة على أرض الواقع. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل التعاون الوثيق بغية التصدي للتحديات الصعبة التي تواجه السودان. وعلى الأمم المتحدة أن تحتفظ بقناة اتصال وحيدة مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى والمبادرات الإقليمية المختلفة من أجل مصلحة العملية السياسية في ذلك البلد.

وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بدارفور، لا بد أن تعمل حالات إحراز التقدم على أرض الواقع بوصفها مقاييس حقيقية لإحراز التقدم في العملية السياسية. وبتلك الطريقة، ينبغي للمجتمع الدولي، في الأشهر المقبلة، أن يكفل وقف الأعمال القتالية وعودة جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وعلى المجلس بذل قصارى جهده من أجل انضمام جميع فصائل التمرد إلى عملية الوساطة الجارية. وعلى زعماء التمرد أن يدركوا أن المجتمع الدولي ليس مستعدا إلى أجل غير مسمى لدعم تطلعاتهم على حساب السكان المدنيين.

أيا كانت الحالة عقب الاستفتاء، فإن السودان سيبدأ فترة انتقال هشة، وهي ستتطلب تقديم الدعم من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. ومن ذلك المنطلق، ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في مساعدة السكان. وببقاء المنظمة في السودان، فإنها ستكون في وضع لا يمكنها من مواصلة الوفاء بالتزامها بصون السلام والأمن الدوليين فحسب، بل يمكنها أيضا من العمل على تحسين حالة الآلاف من السكان الذين ما زالوا يواجهون العنف المدمر والفقر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن وسأدعو السيد مبيكي إلى الإدلاء ببعض الملاحظات الختامية، وأعطيه الكلمة.

السيد مبيكي (تكلم بالإنكليزية): لعله ينبغي لي أن أقول أولا إنني شعرت ببالغ السرور لأن بقية أعضاء فريقنا تمكنوا من حضور هذه الجلسة. فخلفي يجلس الرئيسان السابقان أبو بكر وبويويا، عضوا فريقنا الآخران.

ويبدو لي من التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس هنا أننا عموما متفقون ومجمعون على رأي واحد حيال

التحديات العاجلة التي تواجهنا فيما يتعلق بجميع العناصر المتصلة بالسودان – دارفور واتفاق السلام الشامل وما إلى ذلك. ولذلك، هناك اتفاق عام على نوع التركيز المطلوب. واعتقد أن من الأمور الجيدة للغاية أن ذلك النوع من التوافق تم التوصل إليه في إطار مجلس الأمن. ومن المؤكد، من وجهة نظر من يتعين عليهم منا الاهتمام بقضية السودان كل يوم، أنني اعتقد أن التعليقات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن تدعم فعلا التعاون القائم فيما بيننا على أساس يومي في السودان بغية إحراز التقدم بشأن كل هذه الأمور.

والنقطة الأخرى الوحيدة التي أود أن أوضحها في ذلك الصدد تتمثل في أننا بشكل عام متفائلون للغاية حيال هذا الأمر. وأعتقد أنه تم توضيح النقطة التي مفادها أن أحد الأمور التي حصلت نتيجة للانتخابات هي أن الطرفين الفاعلين الرئيسيين، وبخاصة فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل – حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان – خرجا قويين من الانتخابات. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى توجيه رسالة إليهما تتعلق بالأهمية الحيوية لتعاونهما بشكل سليم بغية التمكن من إنجاز جميع الأمور التي يلزم إنجازها.

ولذلك، سنواصل جميعا العمل معهما لضمان وفائهما فعلا بمسؤولياتهما لأننا، بدون ذلك، لن نتوصل إلى الحلول التي نبحث عنها في السودان.

وأعتقد أن الجو مشجع للغاية بمعنى أنه يوجد التزام بالتأكد من أن تحصل هذه الأمور بالرغم من جميع المشاكل وجميع التحديات. وأود أن أعتقد أن توجيه رسالة قوية من مجلس الأمن بغية تشجيع كلا الطرفين على الوفاء بمسؤوليتهما من شأنه أن يساعد فعلا على ضمان إحراز التقدم في كامل جدول الأعمال المتصل بمواجهة التحديات في السودان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.